

توثيق مؤتمـر

حرية تداول المعلومات في مصر "المعلومات حق لكل مواطن"

في الفترة (٧-٩) فبراير ٢٠٠٨

مراجعة

د. أشرف شاهين

مارس ٢٠٠٨

قائمة المحتويات

٢	عرض عام
٤	نبذة مختصرة عن المتحدثين
٥	الكلمات الإفتتاحية
٩	العرض الرئيسي
١٠	فعاليات اليوم الأول
١٠	الجلسة الأولى: حرية تداول المعلومات (التداعيات الاقتصادية - السياسية - القانونية - السيكلوجية)
١٥	فعاليات اليوم الثاني
١٥	الجلسة الأولى: الحكومة الألكترونية قناة لإتاحة المعلومات، وآلية لتحقيق الشفافية والنزاهة
٢٣	الجلسة الثانية: حرية تداول المعلومات: البحث العلمي وحماية الملكية الفكرية
٢٦	الجلسة الثالثة: شبكة معلومات التنمية المحلية وسيلة لإدارة التنمية وبناء المشاركة المجتمعية
٢٩	فعاليات اليوم الثالث
٢٩	الجلسة الأولى: المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني
٣٧	الجلسة الثانية: مناقشة مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات
٤٣	الجلسة الختامية
٤٨	التوصيات
٤٩	الملاحق
٥٠	ملحق رقم (١) جدول أعمال المؤتمر
٥٢	ملحق رقم (٢) المشاركون في المؤتمر من داخل المركز
٥٤	ملحق رقم (٣) المشاركون في المؤتمر من خارج المركز

عرض عام

تُعَدُّ البيانات والمعلومات الركيزة الأساسية لدعم صانعي ومتخذي القرار، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى قطاع الأعمال والمجتمع المدني كشركاء في التنمية، وإنطلاقاً من أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - بمجلس الوزراء - يعمل في إطار منظومة متكامل مع المؤسسات الأخرى للدولة؛ ويعزز بشكل مستمر من شراكاته الإستراتيجية مع العديد من الوزارات، والمحافظات، والمؤسسات الوطنية؛ وإيماناً من المركز بأن حرية تداول البيانات والمعلومات حق أصيل للمجتمعات والشعوب؛ واستمراراً للتواصل وتبادل الخبرات والمعرفة مع المجتمعات والثقافات المختلفة؛ وتأكيداً لمبدأ الشفافية والمصداقية؛ ومسايرة للتطورات العالمية التي تدعو إلى عولمة كل مناحي الحياة، بما في ذلك كافة حقوق الإنسان، خاصة الحق في الحصول على المعلومات والبيانات في التوقيت المناسب في ظل مجتمع المعرفة الذي نتطلع إليه؛ وتنفيذاً للالتزام مشروع "توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية" بعقد مؤتمر قومي لعرض النتائج التي تم التوصل إليها والدروس المستفادة باعتبار المشروع نموذجاً تجريبياً، بادر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالدعوة لعقد مؤتمر "المعلومات حق لكل مواطن" بمكتبة الإسكندرية وذلك في الفترة من ٧ إلى ٩ فبراير ٢٠٠٨.

وقد تضمن المؤتمر أربعة محاور أساسية تدرج تحتها عدة مواضيع فرعية، وهى كما يلي:

المحور الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للإتاحة المعلوماتية وتداول البيانات، ويتضمن الموضوعات التالية:

- الإطار القانوني والتشريعي المنظم لإتاحة المعلومات وحقوق الملكية الفكرية.
- التجارب الدولية في إصدار قوانين الإفصاح وتداول المعلومات.

المحور الثاني: دور إتاحة المعلومات في التنمية وصياغة السياسات، ويتضمن الموضوعات التالية:

- إتاحة المعلومات ودورها في التنمية وتفعيل مشاركة المجتمع المدني.
- المعلومات ودورها في اتخاذ القرار ورسم السياسات.
- سياسات إتاحة المعلومات وضوابط النشر والاستخدام.

المحور الثالث: الإتاحة مسؤولية مشتركة للمؤسسات المجتمع لبناء مجتمع المعرفة، ويتضمن الموضوعات التالية:

- البوابات والشبكات القومية على الإنترنت كمفهوم للإتاحة المركزية متعددة الشركاء.
- نحو رؤية إستراتيجية لدور المؤسسات في التحول نحو إقامة وترسيخ مجتمع المعرفة.
- حق المواطن في المعرفة أحد المبادئ العامة لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.
- محور الأمية المعلوماتية مطلب لتحقيق مجتمع المعرفة (المفهوم – الوسائل والغايات).

المحور الرابع: توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات لزيادة مساحة وسائل الإتاحة وتقديم الخدمات، ويتضمن الموضوعات التالية:

- الوسائل الحديثة في إتاحة المعلومات والتوظيف الأمثل لأدوات تكنولوجيا المعلومات.
- الإتاحة والتوافق مع طبيعة المستخدم User Experience.
- الحكومة الإلكترونية ودورها في الارتقاء بجودة الخدمات الجماهيرية وتبسيط الإجراءات.
- الآفاق المستقبلية للإتاحة المعلوماتية.
- إتاحة المعلومات والشفافية والمحاسبة.

نبذة مختصرة عن المتحدثين

معالي السيد الدكتور/ أحمد درويش

وزير الدولة للتنمية الإدارية.

السيد الدكتور/ إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية.

السيد الدكتور/ حسام بدرأوي

عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومؤسس ورئيس جهاز الشفافية

ومحاربة الفساد.

الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

السيد اللواء / عادل لبيب

محافظ الإسكندرية.

الكلمات الإفتاحية

كلمة الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية

بدأ الدكتور إسماعيل سراج الدين كلمته بالترحيب بالسادة الحضور في مؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر "المعلومات حق لكل مواطن"، وطلب من كبار الشخصيات المشاركة في هذه الجلسة إلقاء الكلمة الافتتاحية، وبدأ بالسيد اللواء/ عادل لبيب - محافظ الإسكندرية.

كلمة اللواء / عادل لبيب - محافظ الإسكندرية

أكد سيادته أن مؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر "المعلومات حق لكل مواطن" يأتي في إطار عصر العولمة، هذا العصر الذي حوّل العالم إلى كيانات بلا حدود تتداول فيها المعلومات بيسر وبلا عوائق، وإلى عالم يسوده اقتصاد المعرفة في سياق غير مسبوق نحو توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وأن المعلومات تمثل السياج القوي والحصن الحصين نحو التقدم والتنمية المستدامة. وأضاف أن حُسن تداول المعلومات وإتاحتها يعتبر حق من حقوق المواطن، حيث إنه يأتي في إطار الشفافية ونشر الحقائق حتى يُتاح للجميع الوقوف على ما يدور حولهم. وأن المشاركة الحقيقية والفعالة لجميع المواطنين في هذا الشأن لا تتحقق إلا من خلال حرية تداول المعلومات.

كلمة الدكتور/ حسام بدر اوي - عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان ومؤسس ورئيس جهاز الشفافية ومحاربة الفساد

أوضح سيادته أن هذا المؤتمر يحمل رسالتين، الرسالة الأولى: من هم المنظمون، لأن التنظيم يحمل رسالة كل من المجتمع المدني الممثل في مكتبة الإسكندرية، والتحالف المصري لمكافحة الفساد ودعم الشفافية، والحكومة ممثلة في الدكتور/ أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية، والأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمجلس القومي لحقوق الإنسان ممثلاً في سيادته وسيادة المستشار عادل قورة والمستشار جمال شومان، وأغلبية أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهذه التشكيلة التنظيمية تدل على رغبة مجتمعية حقيقية في دعم مسألة حرية تداول المعلومات.

وأضاف أن المدخل الحقوقي هو مدخل حق المواطن في الحصول على المعلومة ودعم الحكومة الحالية لهذا التوجه والمجتمع المدني، وأوضح أن المؤتمر يهدف إلى تغيير طريقة تفكير المجتمع بأن المعلومة سرية والحصول عليها يتطلب التصريح إلى أن المعلومة حق وحجبها هو الذي يتطلب التصريح، والذي ينعكس على شفافية المعلومات، وعلى علاقات الصحافة بالمجتمع والحكومة وحرية النشر وحرية الرأي.

كلمة الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أشار سيادته إلى أن المعلومات وإتاحتها أصبحت عنصراً هاماً وفاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي ظل عصر العولمة وثورة المعلومات واتساع نوافذ المعرفة من فضائيات وإنترنت وإعلام متعدد التخصصات لا تستطيع أي دولة - أياً كان موقعها على خريطة العالم - أن تحجب المعلومات والمعرفة عن مواطنيها، وأوضح أن حق المواطن في المعرفة، والحصول على المعلومات بشكل متماثل أصبح حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان تكفله معظم دساتير العالم والعهود والقوانين الدولية.

وأضاف سيادته أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأولى عام ١٩٤٦ أقرت أن حرية المعلومات هي حق أساسي من حقوق الإنسان، وتنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستثناء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية.

وأكد على أنه من مصلحة المجتمع المصري أن يتبنى سياسة الإفصاح كمفهوم أساسي يحكم نشر وتداول المعلومات، بحيث يكون غير المفصح عنه هو الاستثناء دون الإخلال بالمحافظة على الخصوصية وسرية البيانات الشخصية، كما أن وجود نظام للمحاسبة والمساءلة يستوجب التحول إلى نظام أقل مركزية في جمع وتبويب ونشر المعلومات بدلاً من نظام المركزية القائم حالياً، وبما يحقق انسياب البيانات والمعلومات في سهولة ويسر ودون تأخير زمني، ودون الإخلال بجوانب الجودة والمهنية والحفاظ على أخلاقيات جمع وتحليل ونشر المعلومات.

وفي هذا السياق طرح سيادته تبني فكرة تطبيق العدالة المعلوماتية في المجتمع المصري والتي تقضي بالسماح للكافة من المواطنين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الحصول على المعلومات، مع

إمكانية الحصول عليها بنفس التكلفة وفي نفس التوقيت وبنفس المحتوى المعرفي ووفقاً لنفس الضوابط، ومع الحفاظ بالطبع على خصوصية وسرية البيانات الشخصية وفقاً للأعراف الدولية دون إفراط أو تفريط. وأشار سيادته إلى أن أهمية هذا المؤتمر لا ترجع فقط إلى الموضوع الهام الذي يتناوله، ولا إلى النقاش الذي من المتوقع أن يثيره لجمع المساندة للاتجاه الإصلاحية في مجال إتاحة المعلومات، ولكن المؤتمر بالإضافة إلى ما سبق يطلق رسالة هامة يعكسها من خلال الجهات الخمسة المنظمة للمؤتمر، وهذه الرسالة مفادها أن الإصلاح لا يتم بدون مشاركة فاعلة من المجتمع المدني، وأن هذه المشاركة يجب أن تكون ضمن نسيج المجتمع، وأن المجتمع المدني لا يتم استدعاؤه في المناسبات لإضفاء بريق يخبو سريعاً عند أول اختبار حقيقي، وإنما يجب أن يكون تواجهه أصيلاً في كل مراحل صياغة السياسات العامة.

كلمة الدكتور/ أحمد درويش - وزير الدولة للتنمية الإدارية

تحدث معاليه حول ثلاثة محاور، في المحور الأول أكد على أن الحكومة برئاسة الدكتور/ أحمد نظيف وبرعاية من القيادة السياسية قد اختارت طريق الحكومة الرشيدة "good government"، ولا يمكن أن تكون لدينا حكومة رشيدة دون أن يكون هناك رؤية، ويجب أن نعلم ما هي رؤية الحكومة، وإلي أين نتجه؟ ولكن الرؤية بمفردها ليست كافية إذا لم يكن هناك مهمة نأخذها على عاتقنا لتحول هذه الرؤية إلى برامج وواقع تنفيذي، هذا يعني أن الرؤية بمفردها لا تصلح.

وفي المحور الثاني أوضح معاليه أنه لا بد أن نتحدث عن الكفاءة في الأداء وهي شئ يقاس بالأرقام، ولا نتحدث عن توضيح نثري، وأن الكفاءة بمفردها دون الفاعلية لا تصلح لأنه قد تكون هناك كفاءة ولكن لا يوجد تركيز على المهام المحورية المطلوب عملها. وفي المحور الثالث أكد معاليه على قضية الشفافية، وأوضح أنه لا بد أن تتسم الحكومة بالشفافية بحيث تعلن عما تقوم به من أعمال ومهام، وأكد على ضرورة أن يستند هذا المحور على تأكيد الحق في الحصول على المعلومة. كما أوضح أن المحور الأخير هو قضية حكم القانون وإنفاذ هذا الحكم، وبدونه لا تقوم الحكومة الرشيدة، لذا أكد على ضرورة أن نسير بهذا القانون، ولكن هذا المحور لا يستقيم إلا إذا كان القانون عادلاً في المقام الأول، وأن المشرع قد وضعه بالطرق السليمة.

كما أضاف أن البعض يظن دائماً أن هذا المردود هو مردود على المواطن أو مردود مجتمعي في المقام الأول، وأن الحكومة بشكل ما تحاول دائماً أن تخبيء، لأن هذا يجعل عملها أكثر يسراً وفي هذا السياق أكد على أن العكس هو الصحيح.

وأشار إلى أن القضية قد لا تكون في الإفصاح وتداول المعلومة فقط، ولكن قد تكون نوعية المعلومات في المقام الأول، فالمعلومات والبيانات متاحة ولكن المطلوب توعية الناس من أين تأتي بالمعلومة. كما أشار معاليه إلى قضايا الأمن القومي والتي تعتبر من القضايا الهامة، ومن أهم القضايا التي يجب التطرق إليها قضية الإيجابية والسلبية، فالإيجابية وهي أن الطرف يعلن عما لديه أما السلبية هي أنه يجلس صامتاً، ومنتظراً الشخص الذي يتقدم ويطلب هذه المعلومة.

كلمة الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية

تحدث في موضوعين هما: التركيز على المعلومات وتداول المعلومات جزء لا يتجزأ من الطرق العلمية التي نعيش فيها، والذي يقتضي وجود قوانين مكملة مثل حقوق الملكية الفكرية ونظام البراءات والنظام الدولي الذي يحمي هذا، وأن تاريخ هذه القوانين يرجع إلى مئات السنين حيث إنها جاءت لكي تسمح بحرية تداول المعلومات.

وأشار إلى الموضوع الثاني وهو الأمن القومي والبحوث العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكثر دولة متقدمة عسكرياً في البحث العلمي العسكري، وأشار إلى أن الغالبية العظمى من المادة العلمية في هذه الأبحاث منشورة عالمياً وأكثر من هذا أن النظام العالمي لتحديد المواقع GPS الذي نعتمد عليه عسكرياً متاح للجميع.

كما أشار إلى أنه يجب التركيز على النقطة السابقة التي أشار إليها الدكتور أحمد درويش وهي الإيجابية والسلبية، ويجب التوجه لأكثر عدد ممكن من الجهات الإيجابية، كما أكد على أن نشر المعلومات لا يعني فقط الرد على استفسارات.

العرض الرئيسي

فعاليات اليوم الأول

الجلسة الأولى: حرية تداول المعلومات (التداعيات الاقتصادية – السياسية – القانونية – السيكلوجية)

كلمة الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان – رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رحب سيادته بتواجد أربع شخصيات في الجلسة وهم: الدكتور/ قدي حفني، أستاذ علم النفس السياسي بجامعة عين شمس، والأستاذ/ حسن عامر، المحرر بجريدة البشائر، والمستشارة/ تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والأستاذ/ أيمن الصياد، رئيس تحرير مجلة الكتب وجهات نظر.

واستهل الجلسة الأستاذ الدكتور/ قدي حفني وكان الموضوع الذي تحدث عنه هو حرية تداول المعلومات والتداعيات الاقتصادية والسياسية والقانونية والسيكلوجية.

كلمة الأستاذ الدكتور/ قدي حفني – أستاذ علم النفس السياسي، جامعة عين شمس

أكد على أن المعلومات هامة بالنسبة إلى الإنسان منذ بداية البشرية، وهي جزء من التمييز بين الكائنات التي استمرت حية والكائنات التي اندثرت قدرتها على تحصيل المعرفة ونقلها. وأوضح أنه إذا بحث شخص عن المعلومة ولم يجدها يتحول الموقف إلى الغموض والقلق، والبشر يتفاوتون من حيث تحملهم لغموض الموقف، فالمعرفة في هذه الحالة هي شفاء من القلق. وأشار إلى أن هناك مؤسسات إعلامية ومؤسسات سياسية تستغل نقص المعلومات لتقديم الجرعة المخففة للقلق بمعلومات مصنوعة. لذا أكد على ضرورة أن تسبق مصداقية المصدر صدق المعلومة، مشيراً إلى أن الواقع في مصر يتمثل في أن هناك معلومات ولكن لا نستطيع الوصول إليها.

كلمة المستشارة/ تهاني الجبالي – نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

أشارت إلى أن فكرة التداعيات القانونية وما يحيط بهذا الأمر بشأن حرية المواطن في تداول المعلومات وحق الإفصاح وحرية انتقال المعلومة – بعد أن استقر في الضمير أنه حق من حقوق الإنسان – يشكل بالنسبة لأي مواطن في أي موقع وفي أي مؤسسة حقاً أصيلاً من الحقوق كمواطن إذا كان هناك شكل

من أشكال الاستدعاء للمعايير التي استقرت بهذا الشأن، وأوضح أن هذه المعايير وهذه الضوابط هي بشكل أو بآخر حق لكل مواطن.

وأكدت على أنه ليس بالقانون وحده يحيا المواطنون ولا الدول، وإنما البيئة التي يتحرك فيها القانون ليصبح كائناً حياً على أرض الواقع يمنحنا مزيداً من الثقة، لأننا محكومين بدولة مدنية يُحترم فيها الحاكم والمحكوم، وأحكام القانون وأدوات سيادته في المجتمع.

كلمة الأستاذ / أيمن الصياد - رئيس تحرير مجلة "الكتب وجهات نظر"

أشار إلى أن هناك حاجة ماسة لقانون تداول المعلومات، وذلك لتصحيح بعض القوانين التي تحد من تداول المعلومات ومن هذه القوانين مواد واردة في قانون العقوبات المصري والتي تعاقب على نشر المعلومات، والمادة العاشرة من القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ والتي تنص على أنه لا يجوز لآية وزارة أو هيئة أو فرد من الحكومة أو القطاع الخاص أن ينشر في وسائل النشر والإعلام أي مطبوعات أو معلومات إحصائية إلا من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأشار إلى أن هناك قوانين تحد من حرية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نشر بعض البيانات.

وأضاف أن قضية المعلومات هي قضية إتاحة هذه المعلومات، لذا أشار إلى ضرورة تناول التداعيات الاقتصادية والسياسية والقانونية في حرية تداول المعلومات والتي تؤثر على تقدم هذا البلد وتقدم هذا المجتمع.

وأكد على أن مشكلة المجتمع تكمن في وجود معلومات متناقضة وفي عدم احترام المعلومات وهذه مسألة خطيرة، وعدم الحرص على تدقيق المعلومات أخطر من عدم الحرص على إتاحتها أصلاً.

تعقيب الأستاذ الدكتور / ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أكد على أن المعلومة ربما تكون كدواء يشفي من العنف والفتن الطائفية، وأن التنظيم التشريعي وحده لا يكفي، كما أكد على ضرورة أن يكون هناك إصلاح مؤسسي من جانب المؤسسات نفسها، لأن صدور قانون جيد في ظل مؤسسات متدهورة قد لا يفيد كثيراً، كما أشار إلى أن محدودية نطاق إتاحة المعلومات سيكون ضربة كبيرة لأي إصلاح تشريعي، وأكد على أن دور الإصلاح والشفافية في النمو الاقتصادي كان في بعض الأمور إيجابياً جداً.

مداخلة الدكتور / أحمد زايد – أستاذ الاجتماع وعميد كلية الآداب، جامعة القاهرة

تساءل عن ماذا لو كانت هذه المعلومات متاحة لفئة وغير متاحة بذات الدرجة لفئة أخرى؟ وأكد على أهمية مناقشة العلاقة بين توزيع المعلومات في المجتمع والسلطة والنفوذ والقوة، وهل هذا التوزيع يعني أنه من يملك سلطة أكبر وثروة أكثر ربما يكون عنده معلومات أكثر تتيح له أن يحرم الفئات الأخرى من المعلومات، ويحرم فئات أخرى من المزيد من التعليم. نحن محتاجون أن نناقش الموضوع في إطار سياسي، كما تساءل عن مفهوم الإفصاح هل يعني إفصاحاً قانونياً فقط أم يكون إفصاحاً اجتماعياً؟.

مداخلة الدكتور/ مصطفى علوي – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أشار إلى البعد السياسي أو الجانب السياسي في حرية تداول المعلومات والتي لها ارتباط وثيق بالعملية السياسية في كل أبعادها وفي كل أركانها، وأوضح أنه من المفروض على أجهزة الإعلام قبل أن تعطي للمواطنين الرأي أن تتأكد من مصداقيته وتعمل على المعرفة عن طريق الأخبار والإعلام من واقع معلومات محددة، والمساواة في الحصول على المعلومات ليست قاصرة فقط على الإعلاميين، وإنما حتى على صاحب القرار السياسي أو المسؤولين الذين يتخذوا قرارات سياسية.

كما أشار إلى مشكلة عدم الثقة بين المواطن والسلطة، هذا التراث التاريخي له مصادر متعددة أحد أهم أسبابه على الإطلاق مسألة المعلومات، وأن تقديم المعلومات يعني ثقة في المواطن وعدم تقديمها يعني عدم الثقة فيه، وبالتالي إذا كان الطرف الأول في العملية السياسية غير واثق في الطرف الثاني فإن هذا الطرف الثاني لا يثق فيه أيضاً، وهذا سبب أساسي في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات، وبالتالي جمود عملية الإصلاح السياسي، من هنا أكد على ضرورة أن يكون أحد أبعاد هذا المؤتمر هو كسب ثقة المواطن.

مداخلة الأستاذ / سعد هجرس - مدير تحرير جريدة "العالم اليوم"

أشار إلى تجربة الهند في القانون الصادر عام ٢٠٠٥ والذي يُعد أهم قانون صدر منذ استقلال البلاد، وأوضح أثره الاقتصادي الهام حيث بدأ منحى الفساد في القرية الهندية يقل بعد هذا القانون، حيث يتيح لكل مواطن الحق في الحصول على المعلومات حتى في القرى والمجالس القروية. كما أشار إلى التداعيات الاقتصادية لقانون المعلومات مؤكداً على أن غياب المعلومات في الاقتصاد هو المسؤول عن كوارث لا حصر لها، ابتداءً من الممارسات الاحتكارية والتربح وتعارض المصالح والزواج غير المشروع بين المال والسياسة.

كلمة الأستاذ الدكتور/ حسن عامر- رئيس تحرير جريدة "البشائر الإلكترونية"

أوضح أن قانون الشفافية والإفصاح للشركات والبنوك والذي أفادنا كثيراً في عملية تداول الأموال - أو في رأس المال بشكل عام - عندما الزم كل الشركات وكل البنوك أن تكشف عن كل عملياتها - كل ثلاثة أشهر - أدى إلى أن كل الأفراد الذين يتعاملون في البورصة أصبحوا على علم بنوعية المخاطر التي تتعرض لها.

كما أكد على فكرة تسجيل براءات الاختراع، وأوضح أن نقل المعلومات أو استخدام ما تفرزه الثورة المعلوماتية يمكن أن يكون مصدر خطر مالم يقترن بمسؤولية عالية ودرجة كبيرة من الدقة والقدرة على الفهم، وإبقاء الضمير الإنساني في وضع السيطرة على هذه الأدوات الإلكترونية وليس العكس.

وأكد على وجود المعلومات في مصر، لأن مصادرها كثيرة جداً وتستطيع أن تصل إليها، ولكن يساء استخدامها من جانب عدد كبير من الجرائد المصرية، وهذا يعني أنه رغم كثرة المعلومات وتدفعها لا أحد يدقق في المعلومة التي يكتبها، ولا أحد يدقق في المعلومة التي يعرفها، ولا أحد يعطي المعلومة الدقيقة.

كما أشار إلى قضية هامة في إطار القوانين المرتبطة بالمعلوماتية، يتعين تناولها من خلال حوار وطني واضح ومحدد، وهي فكرة التدرج بالمصالح الاقتصادية العليا والمصالح الوطنية العليا وبغيرها من الأسباب غير المحددة، حين تصبح مدخلاً لوضع القيود التشريعية، لتصبح هذه القضية قيوداً في النهاية، وأشار إلى ضرورة تحديد مفاهيم معينة مرتبطة بهذه القوانين وهذه التشريعات تتحدث عن المصالح برؤية واضحة.

مداخلة الدكتور / أحمد كمال أبو المجد - نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الانسان

أوضح الأثر التصاعدي والذي يظهر في المجتمعات حين يفرض المشرع قيوداً يساوي قيراطاً يحولّه الناس بأنفسهم لعشرين قيراط من الخوف، هذه هي خطورة تداعيات القيود، ويترتب على هذا الحديث ما يسمى بدوائر الأمن القومي ودوائر السيادة، ونتيجة هذه السرية وعدم العلانية قد يُصاب القانون أو التشريع في مجتمعاته بعد مرحلة بعيب فيكون إفساداً للواقع المطبق، ثم يصبح القانون في النهاية نصوصاً بلا حياة.

وأكد على أن تقوية قدرة المجتمع على ضبط الأرقام حق لا يتجزأ بين الحاكم والمحكوم معاً لأنه يرتبط مباشرة برسم السياسات وتحديد الأولويات وضبط كثير من الحقائق على أرض الواقع.

فعاليات اليوم الثاني

الجلسة الأولى: الحكومة الإلكترونية قناة لإتاحة المعلومات، وآلية لتحقيق الشفافية والنزاهة

كلمة الدكتور/ أحمد درويش - وزير الدولة للتنمية الإدارية

أوضح أن القضية المطروحة هي قضية كيف يمكن أن تساعد التكنولوجيات الحديثة - سواء كانت الاتصالات أو تكنولوجيا المعلومات - في قضية الإفصاح وتداول المعلومات. وأشار إلى ضرورة أن تكون الوظيفة الحكومية عن طريق الإعلان، كما حدث في تعديل قانون التعليم، حيث تم وضع شرط الإعلان حتى عن الوظائف التي تتم بالتعاقد، وأضاف أنه في مشروع قانون الوظيفة المدنية يجب أن نتحدث عن الوظائف التي تتم بالتعاقد لأن هذا جزء مهم بإتاحة المعلومات. وبدأ بتقديم المتحدثين في هذه الجلسة: الأستاذ/ عصام رفعت من مجلة الأهرام الاقتصادي و الأستاذ/ سامي فهمي من جريدة الأهالي، وخصص لكل منهما عشرين دقيقة للتحدث عن الموضوع، ثم يلي ذلك فتح باب الحوار والتفاعل مع الحاضرين.

كلمة الأستاذ / عصام رفعت - رئيس تحرير مجلة "الأهرام الاقتصادي"

تحدث عن تجربته في تعلم الدقة في المعلومات والتي اكتسبها من خلال جهتين، الجهة الأولى: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والجهة الثانية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الذي عمل به وتعلم فيه الدقة في المعلومات، ومن خلال حرصه على أن تتسم أي معلومات بالدقة والتوثيق.

وأشار إلى ثقافة إخفاء المعلومة، حيث أوضح أن المعلومة موجودة ولكن لا أحد يساعد في الحصول عليها.

وأشار إلى أن الحكومة الإلكترونية تقوم على تصور ربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة من خلال شبكة الاتصالات والمعلومات بالإضافة إلى خفض التكاليف وحسن الأداء فضلاً عن سرعة الإنجاز والفاعلية في التنفيذ.

وأضاف أن الحكومة الألكترونية تقوم على أربع ركائز، هي :

١. تجميع كل الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موقع واحد.
 ٢. اتصال دائم مع الجمهور خلال ٢٤ ساعة يومياً، ٧ أيام في الأسبوع، ٣٦٥ يوم في السنة.
 ٣. سرعة وفاعلية الربط بين الأداء والتنسيق والإنجاز من دوائر الحكومة.
 ٤. تخفيض تكلفة الخدمات.
- كما أضاف أنه من أهم مزايا الحكومة الألكترونية، أنها تعمل على :
١. تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين والشركات ورجال الأعمال والمجتمع الاقتصادي بطرق أفضل.
 ٢. الشفافية من جانب الحكومة في خدماتها وفي كل الإجراءات.
 ٣. إصلاح قطاع الأعمال العام ومحاربة الفساد في الإدارة العامة.
 ٤. التمكين من خلال الوصول إلى المعلومات.
 ٥. تحسين الأداء في تنفيذ المهام الحكومية.
 ٦. تضيق الفجوة الرقمية والتي تعتبر من الآليات المطلوبة لتحقيق النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

وفي هذا الإطار أشار إلى نموذج حدث في "سول" عاصمة كوريا الشمالية، حيث اكتشفت حالات فساد قام بها عدد كبير من الموظفين. فأقام محافظ "سول" نظام اسمه OPEN وهو عبارة عن بوابة على الإنترنت تتضمن شرحاً لكل مراحل محاربة الفساد بحيث تتحسن فيه الإجراءات، ويوجد شفافية في الإدارة، ويمنع التأخير غير المبرر، كل هذا لعلاج قضايا المواطنين والقضاء على الفساد.

وأشار إلى أن المواطنين هناك يستخدمون الإنترنت للحصول على كل التراخيص التي يحتاجون إليها. وهناك عدد من العوامل أدت إلى نجاح هذه التجربة من أهمها، أن المحافظ قام بدور المتابعة والتنفيذ وأرسى خطوات معينة وهامة للغاية بهدف تقصير مدة بقاء الموظف في المنصب، لتجنب تأسيس علاقات غير مرغوبة، وكانت النتيجة وجود بيانات كثيرة جداً عن الفساد الذي قل إلى درجة كبيرة جداً وكذلك انخفاض حالات الرشوة من ٧١٪ إلى ٥٤٪ في خلال أشهر قليلة.

وفي هذا السياق أشار إلى أن الحكومة الألكترونية هي وسيلة لبناء اقتصاد قوي، فهي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية، ووسيلة لتقديم الخدمات الاجتماعية، إلى جانب أنها تساهم في بناء المجتمع،

ووسيلة لأداء الإجراءات بأقل تكلفة، بالإضافة إلى أنها وسيلة تتجنب كل مشاكل البطء والروتين والترهل الملحوظ في الجهاز الحكومي.

كلمة الأستاذ / سامي فهمي - صحفي بجريدة "الأهالي"

أوضح أن مشروع الحكومة الإلكترونية هي توصيل الخدمات إلى المواطنين في أماكن تواجدهم بالأسلوب والطريقة التي تناسبهم، فهدف الحكومة الإلكترونية يكمن في التحول من الوضع الذي نحن عليه الآن إلى الوضع الإلكتروني من خلال ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى :- هي مرحلة الإفصاح عن المعلومات، والتي تعتمد على التليفون أو الفاكس أو مراكز الخدمات، هذه المرحلة للذين لا يستخدمون الإنترنت.

والمرحلة الثانية :- عبارة عن تقديم الخدمة عن طريق شبكة الإنترنت.

والمرحلة الثالثة :- إحداث تكامل بين الجهات الحكومية.

وأشار إلى أن الأسباب العامة لبطء المشروع تكمن في محدودية اللجوء للحصول على الخدمات الإلكترونية، وهو ما لا يرجع بالأساس لعيوب في المشروع ذاته - الذي يقوده الدكتور أحمد درويش منذ أن كان البرنامج تابعاً لوزارة الاتصالات قبل أن يتم تعيينه وزيراً لوزارة التنمية الإدارية - فتباطؤ المشروع يرجع لعوامل اجتماعية عديدة منها افتقاد وجود بيئة حاضنة للتكنولوجيا الحديثة في مجتمع يخاصم العلم والتكنولوجيا، وذلك بالإضافة إلى الظروف السياسية والاجتماعية ومنها انخفاض مستوى الدخل وارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى التعليم مما يؤدي حتماً للفجوة الواسعة في استخدام التكنولوجيا.

وأضاف أن السبب الآخر يرجع إلى انعدام التنسيق بين الوزراء والهيئات الحكومية، الأمر الذي يسيء بلاشك إلى استخدام التكنولوجيا ويفاقم من حالات التنافر بينها وبين المجتمع، كما أوضح أن المرحلة الثالثة التي تتطلب التنسيق والترابط بين جميع الجهات الحكومية لتقديم الخدمة من مركز واحد، هذه المرحلة سوف نشير فيها إلى قرار السيد رئيس الوزراء بإنشاء لجنة قومية لتوحيد أساليب تداول البيانات من الجهات الحكومية لفتح المجال والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، وتوحيد البيانات ولكن لا نعرف مصير هذه اللجنة حتى الآن.

مداخلة الأستاذ/ سعد هجرس - مدير تحرير جريدة "العالم اليوم"

أكد أن موضوع الحكومة الألكترونية حقيقة وليس وهماً، وأن هناك انجازات موجودة على أرض الواقع نلمسها في كثير من الأمور من ذلك شهادات الميلاد، والتنسيق في الجامعة، ورخصة القيادة والكثير من الخدمات الأخرى، كما أشار إلى أن الحكومة الألكترونية ليست تطوراً تكنولوجياً فقط، بل ديمقراطية ألكترونية لأن الحكومة الألكترونية مرتبطة بالديمقراطية الرقمية.

مداخلة الدكتور/ أحمد صقر عاشور - أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية

أشار إلى أن علاقة التعامل الألكتروني في الجهاز الحكومي والقضاء على الفساد علاقة غير مباشرة، ولا ينبغي التوقع أنه بإدخال نظم التعامل الألكتروني تلقائياً وبشكل آلي ومباشر، سيتحقق القضاء على الفساد. وأشار إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في الإصلاح الإداري وفي تطوير اللوائح والإجراءات والقوانين والأنظمة الحاكمة للعمل الحكومي، التي تحتاج إلى عملية تفكيك وإعادة بناء شاملة، وفي كثير منها تحتاج إلى الإلغاء.

وأكد على ضرورة اختبار قطاعات الخدمات وذلك لراحة المواطنين الأكثر قدرة على التعامل مع الخدمات الألكترونية. حيث أوضح أنه في الدول التي نجح فيها هذا النظام، كانت الأولوية في التطوير للأجهزة الحكومية، وأكد على ضرورة إدخال نظام التعامل الألكتروني وتخطب الأجهزة مع بعضها قبل التعامل مع المواطنين.

مداخلة الأستاذ/ ممدوح عبد الرازق - منتج ومصدر سلع زراعية وعضو سابق بمجلس الشعب
أشار إلى أن أي خطة أو مشروع قانون أو أي تفكير للمستقبل ما لم يكن متفقاً مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي نعيشه لن ينجح في تحقيق أهدافه. وبناءً على هذا فالمواطن المصري بطبيعته دائماً في خوف من التعامل مع الأمور الرسمية أو شبة الرسمية أو الحكومية أو غير الحكومية، لذا فقد أشار إلى ضرورة تحسين تسويق مشروع إتاحة المعلومات.

مداخلة الأستاذ/ أيمن الصياد - رئيس تحرير مجلة "الكتب وجهات نظر"
أوضح أن أنجح تجربة للحكومة الإلكترونية منذ أن نشأت وحتى الآن، تمثلت في أن التنسيق للالتحاق بالجامعات العام الماضي كان إلكترونياً، وهذه التجربة نجحت مقارنةً بالتجربة التي سبقتها بعام واحد فقط لأن طالبي الخدمة اضطروا إليها، فلم يكن مسموحاً بالتقدم ورقياً للالتحاق بالجامعات. كما سبق إجراء استقصاء رأي للعاملين الذي أظهرت نتائجه تفضيل العاملين للتعامل الإلكتروني، ولم يحدث أبداً نجاح متوازٍ كما حدث في تجربة التنسيق إلا إذا كان الأمر اضطرارياً.

مداخلة الدكتور/ ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
تحدث عن العلاقة بين الحكومة الإلكترونية وحرية تداول المعلومات، وهل الناس مدركة للجهود التي تتم في الحكومة الإلكترونية بشكل يتناسب مع الجهود المبذولة، وأوضح من خلال تصفحه لعدد من استطلاعات الرأي التي تمت في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أن الجهد الذي يتم أكبر بكثير من إدراكه، وأشار إلى أن هناك حاجة ماسة إلى نوع من الدعاية الأكبر بطريقة متنوعة، وخلال فترة بسيطة تم تحقيق قدر عالٍ من الابتكار في تقديم الخدمات الحكومية من جهود الوزارة والمشروعات.

مداخلة الأستاذ/ فؤاد السعيد - الخبير الاجتماعي بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
أشار إلى غياب البعد الاجتماعي بشكل شبة كامل في المناقشات حيث أشار إلى أن هناك بعض العاملين في بعض قطاعات الدولة وبعض المؤسسات غير الحكومية يتسمون بانخفاض مستوى أدائهم، وغياب الوعي بالجانب الاجتماعي للدخول في مجتمع المعلومات والمعرفة، وأشار إلى تجارب الدول الأخرى التي سبقت في تحويل المجتمعات إلى مجتمعات تعتمد على المعلومات والمعرفة في أنشطتها، إلا

أن هذه المجتمعات تعاني من مشكلة اجتماعية في غاية الخطورة تتمثل في أن هذا النمط الجديد من الأعمال الذي يعتمد على المعلومات والمعرفة بشكل أكثر كثافة يستدعي دخول أجيال جديدة من الشباب المتعلم تعليماً حديثاً لكي يحتلوا الوظائف مقابل الاستغناء عن الآلاف وربما الملايين من العاملين غير المؤهلين وهذا يخلق مشكلة اجتماعية كبيرة، هي أن هذه العمالة الشابة الجديدة المتطورة تقدم عائداً اقتصادياً كبيراً في المؤسسات التي تعمل فيها، وتشكل طبقة ذات مستوى اقتصادي مرتفع، وبالتالي تنشأ فجوة اقتصادية بين هؤلاء وهؤلاء، لذا يجب إدراج هذا البعد في أعمال المؤتمر.

تعقيب الأستاذ/ عصام رفعت - رئيس تحرير مجلة "الأهرام الاقتصادي"

أوضح أنه غير متخوف من المواطن المصري لأنه يستطيع أن يتعامل مع مثل هذه الأمور، إنه يتعلم ولديه إصرار ومثال ذلك: تعامل المواطن المصري مع تعليمات نظام مترو الانفاق. وأثار قضية هامة جداً هي قضية المرتبات، حيث تساءل إذا كان مرتبه ١٠٠ جنية ويأخذ رشوة من الآخرين فهل الدولة مستعدة اليوم لتعويض الافراد عن هذا النقص، وأوضح أن هذا نوع من أنواع الدعم غير القانوني، ولا نتفق عليه، لكن ما البديل؟ لذا أكد على ضرورة تحسين أجور الافراد، وإدخال القطاع الخاص في إنهاء مثل هذه الإجراءات.

وأكد على أهمية أن نكون واقعيين وعمليين ونضع حلولاً جذرية، وناقش باتزان وبحكمة، ونحافظ على مصالح الناس.

تعقيب الأستاذ/ سامي فهمي - صحفي بجريدة "الأهالي"

أكد على أن هناك رغبة أكيدة في الإصلاح في مجتمع به مشاكل عديدة، يمر بمرحلة تطور هائلة. وبالنسبة إلى التنسيق الإلكتروني أكد على أنه نجح نجاحاً كبيراً جداً.

تعقيب الدكتور/ أحمد درويش - وزير الدولة للتنمية الإدارية

تساءل أين يذهب هؤلاء الموظفون، مستغرباً أن لدينا خطأ في المفهوم وكأننا انتقلنا إلى العالم الخيالي المستقبلي حيث نستخدم الذكاء الاصطناعي، وأن الحاسبات سوف تفعل كل شيء مكان الموظفين

وبرنامج الحكومة الإلكترونية من البرامج المولدة للوظائف وليس العكس. نحن لا نعين موظفين جددًا ولا نستقطب أفرادًا لتعمل: نحن فقط سوف نُدرّب الموظفين الذين يعملون بالأساس.

كما أشار إلى قضية الأمية التي أثارها الكثيرون، وهي في الوثيقة الأصلية التي كُتبت في أكتوبر عام ٢٠٠٠ وقُدِّمت في مجلس الشعب، وبدأت البرامج في ٢٠٠٧/٧/١ والتي تتكلم عن ما يُسمى مُقدّم الخدمة حيث أوضح أن لدينا ٥٠٠ مركز خدمة جماهيرية، و١٣٠ مكتباً بريدياً، و٤٦٠٠ قرية وهذا يتطلب ٥٠٠٠ مُقدّم خدمة، شابان بكمبيوتر وخط تليفون يُقدّمان هذه الخدمة لأهل القرية. وأضاف أن مصر بها أكثر من ١٠ آلاف شخص ملمين بمهارات الكمبيوتر، فالأمية ليست قضية. كما أضاف ترتيب مصر في تقرير الأمم المتحدة الأخير الخاص بمقياس المشاركة الإلكترونية بلغ المركز ٤٩ من ١٩٢ دولة أي في الربع الأول، وثلاث أرباع دول العالم موقعها أسوأ منا في قضية التفاعل والمشاركة في الخدمات الإلكترونية.

ودعى المواطنين إلى التعرف على تجربة الخدمات الإلكترونية ومركز اتصال الشركة المصرية للاتصالات، وأشار إلى موجة التغيير التي تمتّ مع حكومة الدكتور نظيف، وأشار على سبيل المثال أنه في يوليو عام ٢٠٠٤ تم إلغاء كل الحراسات والسيارات التي تسير مع الوزراء، وإلى يومنا هذا نتحدث عن مواكب الوزراء.

كما أشار إلى وجود ثلاث جهات مرتبطة بشبكة إلكترونية منذ أغسطس عام ٢٠٠٧، وهي مصلحة الأحوال المدنية والتأمينات والضرائب العامة.

كما أوضح أن سياسة الدولة هي المزج بين الرقم التأميني والرقم القومي بحيث سيكون الرقم القومي هو الأساس.

وأوضح أنه كمثل لوزارة الدولة للتنمية الإدارية فإن اختصاصاته استشارية وإدارية وتكنولوجية للجهات الحكومية، وتمّ إعداد بطاقة التموين الذكية المطبقة بنجاح ساحق في محافظات السويس وبني سويف وبورسعيد وأجزاء من محافظة الشرقية والمنوفية والأقصر، وسيتم البدء في محافظة أسيوط قريباً.

كما تطرق إلى قضية حوكمة الخدمات حيث أوضح أن الخدمة الحكومية خدمة احتكارية فإذا لم تصدر لها قواعد - كحوكمة قياس الجودة - فإن هذه الخدمة لن تقدم للجمهور، أما القطاع الخاص فتقاس درجة جودته بقدر استحوازه على السوق. وأوضح أن الشحّ الذي يستحوذ على ٥٥٪ من السوق يعتبر مقدم خدمة جيد والدليل على ذلك أن الناس تأتي إليه، فإذا ذهب شخص ما إلى جهة لكي يحصل

على ترخيص معين ودخل الساعة العاشرة صباحاً وخرج الساعة الثامنة مساءً فإن هذا الشخص سيضطر للذهاب مرة أخرى إلى هذه الجهة للحصول على الترخيص المطلوب من هذه الجهة. وأكد أن الدولة لها سيادتها، فهي التي تُصدر شهادات الميلاد، والتي توثق الملكية في الشهر العقاري، لكن القضية التي نتحدث عنها هي "مقدم الخدمة".

الجلسة الثانية: حرية تداول المعلومات: البحث العلمي وحماية الملكية الفكرية

كلمة الدكتور/ إسماعيل سراج الدين – مدير مكتبة الإسكندرية

أشار إلى أنه عندما يسجل الشخص براءة الاختراع يضطر إلى أن يكشف ما هي براءة الاختراع التي حددها؟ وما الجديد الذي أضافه؟ وما الذي يحميه ولا أحد آخر يستطيع استخدام الاختراع لمدة ٢٠ عاماً؟ فعلى سبيل المثال "Crak Fender" سجل براءة اختراع للأفكار التي حددها والجينات وكل هذا يُكتب في التقديم للحصول على براءة الاختراع، وتستمر سنتين أو ثلاث تحت البحث، لكن تاريخ التسجيل على درجة كبيرة من الأهمية لأن القائم بالتسجيل هو أول شخص يأخذ الحق، وفي نفس الوقت يتم الحفاظ على حرية تداول المعلومات، وعجلة التحرك العلمي في العالم كله تسير بسرعة مذهلة، وأصبح تداول المعلومات عاملاً أساسياً في دفع هذه العجلة، وإذا خرجنا منها فنحن نضعف أنفسنا ولا نقويها، وهذا المنهج الفكري لابد وأن يكون موجوداً لدينا لدرجة أن جزءاً كبيراً جداً من البحث العلمي العسكري في أمريكا مُتاح على الإنترنت.

وتطرق إلى ما يحكم الملكية الفكرية حالياً، وأوضح أن هناك ٢٣ اتفاقية تتبعها مؤسسة "Wipo"، ويوجد اتفاقية أخرى وهي اتفاقية "Bern" للأعمال الأدبية والفنية وهي تحمي حقوق المؤلف. وفي هذا السياق، أوضح أن هناك عدة أنواع تحميها القوانين الدولية، العلامات التجارية "trade mark" وبراءة الاختراع "patent" وحقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف "copy right". وأكد أن هناك خصوصية الطبع مثل الفورمة الخاصة بكوكاكولا "trade marks" ومثل اللوجو الخاص بـ MTV هذا ممنوع أن يستعمله أحد غيرها وإذا استعمله أحد غيرها فهو بذلك ينتحل شخصيتها، وكذلك "MC"، التي أصبحت علامات تجارية، و"Mc Donalds" أول شركة أصبح لها حق الملكية الفكرية.

كما أشار إلى عملية تزوير الـ "Plant varieties" من قِبَل بعض الأفراد الذين قاموا بتجهين نباتات جديدة، وأشار أيضاً إلى "Farnsworth" الذي اخترع التلفزيون ولم يعرفه أحد لأنه لم يستطع أن يحول الفكرة وبراءة الاختراع إلى مشروع تجاري.

كما ذكر أن براءات الاختراع في الدول النامية لازالت قليلة باستثناء خمس دول (الهند، الصين، البرازيل، المكسيك، جنوب أفريقيا) التي سجلت ٩٥٪ من براءات الاختراع الخاصة بالدول

النامية والتي تمثل ٢٪ من براءات الاختراع عالمياً، ولو تم حذف الدول الخمس يكون المتبقي ٥٪ من ٢٪ من براءات الاختراع عالمياً ومن ثم فإن الطريق أمامنا طويل جداً.

وأوضح أن شركة IBM تنازلت عن ٥٠٠ براءة اختراع عام ٢٠٠٥ لأنها وجدت أن حرية تداول المعلومات شيء أساسي لدفع البحث العلمي، وذلك لأن إعطاء الأفراد حرية استخدام براءات الاختراع يكون فيه مصلحة عامة كما يمكن من الاستفادة والبيع في سوق أوسع.

وفي هذا الإطار أكد أن الإنترنت مرتبط بشركة اتصالات عالمية، فهو من غير شبكة اتصالات لا يعمل. فكل الأفراد تعرف "بيل جيتس" فهو الذي اخترع (www) world wide web الذي يستعمله كل الأفراد وهو من الأبطال، لأنه قال إن حرية التداول هي المطلوبة، ونحن عندما نتيح هذه المعلومة ونتركها للأفراد سوف يستعملونها ويفتحون مجالاً لهم من حيث بناء مواقع والاتصال ببعض، من ناحية أخرى قام كل من "Bobcan" و "Vintcerp" بتصميم نظام الاتصال وإنشاء نظام تقديم المعلومة بدون مقابل. اليوم لدينا سوق عالمية تحوّل الأموال مابين لندن ونيويورك وطوكيو بخدمة ٢٤ ساعة، شركة google الآن أصبحت أكبر شركة في أمريكا وتعمل على رقمنة ملايين الكتب مع الجامعات.. الفكرة الأساسية وجود الأدوات الجديدة التي تطرح على المجتمع فكراً جديداً من خلال الإنترنت. فمكتبة الإسكندرية تتيح لزيائرها ٢٦ ألف دورية في جميع الميادين منهم ١١٠٠ دورية مطبوعة، و٢٥ ألف دورية رقمية، إذاً العالم الرقمي الجديد موجود اليوم ويتيح لأي شخص الوصول للمعلومات في أي مكان في العالم وفي أي لحظة.

وأشار إلى أنه يرى أن من حق المؤلف الحصول على نسبة ٥٪ من ثمن المبيعات مثلا شخصيات Disney العالم كله عرفها، والأطفال كلهم عرفوها ولكن هذه الشخصيات محمية لشركة Disney لأن Walt Disney والناس الذين كانوا معه كلهم قد ماتوا.

وإنطلاقاً من ذلك أكد أن هناك تغيير بسرعة كبيرة جداً معتمداً على حرية تداول المعلومات، وأن الكم المعرفي يتضاعف، مثلاً كل ١٥ شهراً توجد ١٠٠ ألف مقالة علمية يتم نشرها، ولا ننسى أن في الهند والصين فقط هناك مئات الآلاف من العلماء، إذاً فالمجتمع العلمي يتفاعل مع القطاع الخاص، مع المجتمع المدني، مع الإعلام، والقطاع العام والدولة، وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي، فالأشياء التي كانت تأخذ مليوناً و٦٠٠ ألف خطوة حسابية لكي تُحلَّل أنجزت في ٩١ خطوة، فلا بد أن يصل العلم والمعرفة لكل مكان مبني على حرية وتداول المعلومات، والجيل الجديد سوف يستخدم الكمبيوتر كأنه

شيء طبيعي مثلما يستخدم الجيل التالي الموبيل، فالمعلومة لابد أن تكون متاحة والاستثناء هو حجبها، ويجب أن نتكاتف جميعاً في صياغة القانون المناسب لهذا.

مداخلة:

أشار أحد الحضور إلى أن هناك غياب تام للمعلومات، حيث أوضح أن موقع ميزان المدفوعات المصري لا يتيح سوى أربعة سطور ولا يوجد أي تفاصيل عن القطاع الخدمي، وأضاف أن هناك غياب شامل للمعلومات فلو نظرت إلى المعلومات التي ينشرها البنك المركزي العراقي، وهي معلومات تفصيلية، تجد قطاع الخدمات فيها أكثر من مصر.

كما أشار إلى أن البحث العلمي ثلثه يمول من القطاع الخاص، وأن الدين المحلي لمصر في سبتمبر الماضي بلغ ٣٥١ مليار جنيه، والميزانية الخاصة بمكتبة الإسكندرية لهذا العام بلغت ٨٩ مليون جنيه، وإجمالي المعاش الخاص بالتضامن الاجتماعي لمليون أسره في مصر شهرياً بلغ حوالي ٩٠ مليون جنيه، فميزانية المكتبة تساوي معاش شهري لمليون أسرة مصرية، وتمنى أن يكون تمويل مكتبة الإسكندرية من خلال القطاع الخاص.

تعقيب الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية

أكد أن الأرقام المتاحة عن مكتبة الإسكندرية تقريباً دقيقة، لكنه أشار إلى أن المقارنة غير سليمة لأن المقارنة ليست بالمعاشات، المقارنة الحقيقية هي بالجزء الفعلي الذي تتحمله الدولة لمكتبة الإسكندرية وهو حوالي ٥٨ مليون جنيه في السنة، وهو ما يعادل أقل من ١٪ من ميزانية الجامعات - لأن ميزانية الجامعات تبلغ ٦,٨ مليار جنيه - والذي يساوي ٨٦ مليون جنيه. وأضاف قائلاً أن المكتبة تحصل على دعم من الخارج تبلغ قيمته حوالي ١٠ ملايين جنيه، وأشار إلى كل الأطراف تبحث عن مصالحها وهذا شيء طبيعي، وعندما يُقال أن شركة IBM تنازلت عن ٥٠٠ براءة اختراع فذلك من أجل مصلحتها الخاصة.

الجلسة الثالثة: شبكة معلومات التنمية المحلية وسيلة لإدارة التنمية وبناء المشاركة المجتمعية

كلمة الأستاذ/ حسن حميدة - محافظ المنوفية

تحدث عن تجربة محافظة المنوفية في إضافة البوابة الإلكترونية إلى مركز معلومات المحافظة، وأوضح دور المحافظة في إعداد تقرير التنمية البشرية للمحافظات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والذي يعتمد على المعلومات الدقيقة، حيث أن التنمية الشاملة المستهدفة تعتمد على دقة هذه المعلومات والبيانات.

كلمة اللواء/ رضوان سعيد - المدير الوطني لمشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية

أوضح أن تكنولوجيا المعلومات هي وسيلة مساعدة لتحسين الإدارة، وأن الإدارة الجيدة هي السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف، وأشار إلى تطور وسائل الاتصال بين الإدارات وبعضها البعض بدءاً من البريد ثم الفاكس، وأوضح أن الإنترنت دخل مصر بزخم كبير جداً اعتباراً من عام ٢٠٠٠، ومع ذلك مازالت المراسلات بين الإدارات وبين المراكز والمدن داخل المحافظة الواحدة تتم من خلال الفاكسات، وتساءل لماذا لا تتم بالبريد الإلكتروني؟ فمن غير المعقول أن استخدام الإنترنت كوسيلة للتواصل داخل الجهاز الحكومي يكون محدوداً، فوزارة التنمية المحلية تتصل بحوالي ٢٧ شبكة والتي تمثل محافظات مصر، وهذه الشبكة هي التي نتحدث عنها الآن، وتتكون من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والمحافظات، والتي بدورها تتكون من أجهزة ومعدات وبرمجيات ونظم معلومات وتطبيقات قواعد البيانات، وبريد إلكتروني للتواصل مع المجتمع طبقاً للوزارة والمحافظات أو الجهات التابعة، وهو الأهم فالهدف هو إنتاج المعلومات من خلال الشبكة والإنترنت، فمن المفترض مثلاً أن تتيح مديرية الصحة، ومركز الصحة، ومكتب المواليد والوفيات المعلومات في الجزء الخاص بهم على الشبكة، وبالتالي إذا حدث خطأ يكون هو المسؤول عن ذلك، هذا بدافع الإحساس بالمسؤولية حيال دقة المعلومة أو عدم دقة المعلومة.

كما أوضح أن تقديم الخدمات الجماهيرية من الجهات الحكومية للمواطنين إنما هي تخصص المديرية في المحافظات، ويلجأ إليها المواطنون للحصول على الخدمات عن طريق المراكز والمدن ودواوين عام المحافظة. وأشار إلى أنه عندما بدأ العمل مع المحافظات التجريبية كان من خلال عدد من المحاور أهمها بناء الشبكة وربط الكيانات، وعلاج المشكلات التي تظهر أثناء التعامل اليومي مع تلك الشبكة. وتقوم وزارة الدولة للتنمية المحلية بالتنسيق، ووضع السياسات، وتبادل الخبرات، وتخطيط بناء الكوادر البشرية وتطوير أدائها.

كلمة الدكتور/ علي البسطويسي - استشاري مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية

لقى الضوء على شبكة معلومات التنمية المحلية، حيث أوضح أن هناك ثلاث مكونات أساسية داخل شبكة معلومات التنمية المحلية، كما أكد على أنه يوجد تطوير حقيقي في مراكز معلومات المحافظات، فهناك تنسيق لتحقيق مجموعة من الخدمات الأساسية التي تسمح للمواطن أن يحصل على هذه الخدمات دون أن ينتقل أو بأقل عدد ممكن من الانتقالات.

وأوضح أيضاً أنه يوجد عدد من الأدوات العامة لتخطيط وتحديد الاحتياجات والمتمثلة في: الفجوة وتكلفة سد الفجوات، وتحليل الوضع الحالي والمستقبلي، والقمة والقاع، إلى جانب عقد المقارنات، وتحليل السلاسل الزمنية، وقياس الأداء، فضلاً عن التوقعات، وسيناريوهات دعم القرار.

كلمة الأستاذة/ رانيا هداية - مسؤول برامج بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

أوضحت أن المؤتمر يأتي في إطار تحول العالم نحو عصر المعلومات والمعرفة، وتسابق الدول في الإعداد والدخول للمجتمع الرقمي، ويعتبر الاستثمار في البشر وإعدادهم في عصر المعلومات هو أهم أساسيات التنمية والتقدم. فقد قام مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية بتصميم بوابات إلكترونية بمواقع تجريبية، في محافظتي المنوفية والإسماعيلية ووزارة الدولة للتنمية المحلية ثم أضيف إليها محافظات القاهرة والإسكندرية والمنيا، فقد قام المشروع بتنفيذ البوابات بالتعاون مع الأجهزة المحلية التنفيذية والشعبية بهدف تدعيم الشفافية والمشاركة الاجتماعية وتطوير أداء الأجهزة الفنية والمجالس الشعبية وتقوية دور المجتمع المدني.

كلمة الأستاذ/ سمير غريب – وكيل وزارة الدولة للتنمية المحلية

أوضح أن وزارة الدولة للتنمية المحلية بصدد إعادة هيكلة للوزارة بشكل يتفق مع المعطيات الموجودة، ومن أهم هذه المعطيات: مسألة اللامركزية، وإعادة هيكلة المحافظات ويساعدها في ذلك مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. كما أشار إلى أن هناك بعض الزملاء ليس لديهم المعرفة الجيدة، وأن هناك شاشة لعرض بوابة المعلومات والتي تتضمن خدمات تفاعلية، والبوابة "on line" ومن أهم الخدمات التفاعلية خدمة المواطنين والقروض والأسواق والمعارض، مثال لذلك دليل التعامل مع وزارة التضامن الاجتماعي والتي تعطي قروضاً محدودة وفترات سماح مميزة.

مداخلة الدكتور / سيد عبد الجابر – استشاري مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية

أشار إلى أن المعلومات متاحة وليست المادة الأساسية هي البيانات ولكن كل فرد منا ممكن أن يرى البيانات بمنظور يساعده بأن يأخذ منها المعلومة التي يريدتها، فالقضية إذاً هي جودة البيانات، وأكد على ضرورة وجود مصدر وحيد للبيان. فالارتقاء بجودة البيانات هو عمل جماعي وليس عمل فردي ويحتاج إلى أن يقف جميع الافراد بجوار بعضهم البعض في عملية الارتقاء بجودة البيانات.

فعاليات اليوم الثالث

الجلسة الأولى: المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني

كلمة الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازي - رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر

أشار إلى أنه سيتحدث عن المجتمع المدني، فعندما تولى رئاسة اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر كان أول تركيز له على المعلومات وذلك لأن الأرقام قد تصدق وقد لا تصدق وقد تشير إلى الحقيقة وقد تشوهها، كما قد تكون القرارات التي تستند إلى هذه الأرقام عفوية أو غير معتمدة على قاعدة علمية. وأشار إلى الجهود التي تبذل لتطوير أداء المجتمع المدني وذلك لخدمة أغراض التنمية ثم تحدث عن إنشاء مؤسسة قومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بغرض الوصول إلى مجتمع تنمية محلية، وتنمية اقتصادية في المحافظات، كما أشار إلى أن اتحاد الجمعيات الأهلية على وشك توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لنقل الخبرة من الخارج وبناء القدرات (Capacity Building) للاتحاد والجمعيات التابعة له، وأضاف أن توقيع هذه الاتفاقية وحده لا يكفي، بل يجب أن تشترك وزارة التضامن الاجتماعي مع الاتحاد ومع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حتى يتم الوصول لنتيجة. وطلب من الدكتور ماجد عثمان إعداد قاموس إحصائي يحدد المعنى الخاص بالمصطلحات الاقتصادية مثل التضخم وكيف يُقاس، ومعدل النمو الذي يظهر بقيم مختلفة، وأشار إلى أن مركز تكنولوجيا الحاسبات قام بعمل كتيب يتعلق بالمصطلحات العربية المقابلة للإنجليزية، ومن الممكن أن نقدمها كبداية لهذا، لذا فإن موضوع المعلومات لا يمكن أن نأخذ أي قرار بشأنه إلا إذا كان هناك قاعدة بيانات متكاملة.

وأكد على موضوع هام جداً هو التخطيط والبيانات المدرجة في الخطة لأن التخطيط يتضمن إنجازاً ومحاسبته وتقييم أداء، لذا أكد على أن يكون هناك مركز معلومات حقيقي، ويوجد به منظومة إجرائية لكيفية تجميع البيانات، ثم كيفية تحليلها ثم تفسيرها.

كلمة الأستاذ/ مكرم محمد أحمد – نقيب الصحفيين

أوضح أن المعلومات حق كل مواطن بالفعل، ولكنه أوضح أن الصحفيين المصريين هم أهم مستخدمي هذه المعلومات، وإذا كنا نتكلم عن مؤسسات كان لابد أن نناقش هذا القانون في نقابة الصحفيين من خلال الصحفيين أنفسهم.

وأكد على وجود قانون للصحافة ينص على الآتي: للصحفيين الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها الطبيعية، وأوضح أن الإشكالية في آلية التنفيذ التي لم تظهر حتى الآن، وأضاف أن أثر ذلك ظهر في نشر كثير من الأخطاء، نخلط كثيراً ما بين الإشاعة والخبر، وبين الخبر والإعلان، وكل هذه بالفعل أشياء موجودة في مجتمعنا، ونعيشها ونراها في صحفنا، وكل يوم جزء من المشكلة يعود لقصور مهني، حيث لم يتم توعية الصحفيين الجدد بقواعد المهنة.

كما أكد على ضرورة وجود قانون يعاقب من يخالف وليس قانوناً لا يتضمن أي نص عقابي، وأن يكون هناك نفاذ حقيقي لمصادر المعلومات.

وفي هذا السياق تطرق إلى أن هناك ملاحظات أساسية فالصحافة هي القناة الموصلة للمعلومات، والصحفيون هم الذين يُعاقبون بسبب المعلومات، ونحن الناشرون للمعلومات. والنقابة لا تعرف شيئاً عن القانون.

وأضاف أن القضية ليست في القانون، فأفضل دستور يمكن أن يكون به نصوص ولكن المهم الإيمان الحقيقي بأن قانون المعلومات لابد من خروجه لتعزيز الديمقراطية، ولابد من وجود ديمقراطية.

كلمة الأستاذة/ أنيسة عصام حسونة – مدير إدارة المجلس المصري للشؤون الخارجية وعضو في بنك

مصر – إيران

عرفت المجتمع المدني بأنه كل شكل من أشكال التنظيم يخرج عن نطاق المؤسسات التابعة للدولة، ففي عالمنا العربي يوجد نوع من الحساسية، وننظر بمزيد من الشك إلى نشاط منظمات المجتمع المدني، وبالتالي يصبح حصولها على المعلومات على أساس أن المعلومة على قدر الحاجة، أو ينظر لها من منظور ما يسمى بالاحتياجات وليس الحقوق، وبالتالي هذه أول مشكلة. ثاني مشكلة أن أهمية المعلومات بالنسبة للمجتمع المدني هي – أساساً – مرتبطة بمسألة الحقوق الفردية وحقوق الإنسان، فلا بد من معرفة ما يحق لي الحصول عليه، وحقي في المعرفة يصل إلى أين؟

وأوضحت أن المجتمع المدني زادت أهميته أيضا في ضوء مسألة العولمة وتوجهات السوق وفي نظر البعض في ضوء انسحاب الدولة من بعض وظائفها الاجتماعية التي يُلقى عبؤها الآن على منظمات المجتمع المدني أو هذا هو المفترض، وإذا أخذنا في الاعتبار أن التنظيم في الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات هو أحد ركائز ما يسمّى بالحكم الرشيد وهل اتفقنا على التعريف العربي لمسألة "Good Governance" أم لا ضمانات. فالحقوق والحريات العامة والحق في المعلومات هو حق أساسي من حقوق الإنسان، ومن ثم فإن أهمية المجتمع المدني تأتي من أنه يشكل قناة يستطيع الأفراد من خلالها أن يؤثروا على صانع القرار بشكل أو بآخر.

كما تطرقت إلى أن احتكار المعلومات نوع من النفوذ والسلطة، ونحن غير معتادين كثقافة بالجهاز البيروقراطي أن نتيح المعلومات بسهولة إذ أن هذا يعطينا نوعاً من التمييز أو الإحساس بالأهمية. كما أوضحت أن أهم سلاح لإتاحة المعلومات لمنظمات المجتمع المدني يتمثل في:

أولاً: أن يُصاغ مؤشر لقياس كفاءة أداء هذه المنظمات، وتوضع معايير علمية موضوعية ويُقاس بها ما يسمّى بحوكمة هذه المنظمات أي اتباع أساليب الحكم الرشيد بها.

ثانياً: إعداد دراسة تقارن بين الأجنحة المختلفة التي تبنتها منظمات المجتمع المدني ليس كنوع من الرقابة لكن لدراسة ربط التمويل بالأجندة.

ثالثاً: تشجيع مزيد من رجال الأعمال على رعاية المزيد من مراكز البحث.

رابعاً: تفعيل الدور الرقابي للمواطن على أداء هذه المنظمات، وإصدار تقارير سنوية حول نشاطها.

كلمة الدكتورة/ إيمان القفاص – نائب العميد للتنمية وإعداد القيادات الطلابية وتكافؤ الفرص

والتدخل الإيجابي بالجامعة الأمريكية – رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للتعليم والتنمية

أشارت إلى أن قضية حرية تداول المعلومات هي موضوع أساسي وحيوي لبقاء المجتمع وتنميته، لكن بقاءه قائم على تضافر أطرافه المختلفة التي هي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأحزاب المختلفة. كل هذه الأطراف المعنية لابد وأن يكون بينها تداول للمعلومات، لأن الذي لا تصل إليه المعلومة ينعزل عن العالم، ويصبح طرفاً يشعر بالاضطهاد فينقلب على من يظن أنهم يملكون المعلومات ولا يريدون وصولها إليه، وتصبح هناك أطراف متضادة وعلاقات تضاد.

كما أضافت أن تداول المعلومات مهم جداً، وأكدت على ضرورة وجود مصادر أخرى للمعلومة غير الموظف، وأن يكون هناك لوائح وخطوات مكتوبة، ومحاسبة، تحدد ما إذا كان هذا الموظف لم يؤد عمله بالطريقة السليمة، حيث أن محاسبة الموظف تبين أهمية أن يكون لدينا بيانات في كل مكان. وقامت بتعريف المجتمع المدني بأنه أي مجتمع مكون من الحكومة وغير الحكومة و كل ما هو غير حكومة هو مجتمع مدني. ولو المجتمع المدني ليس لديه معلومة كافية معنى هذا أن جزءاً كبيراً من المجتمع مُغيّب وليس متواصلاً مع متخذي القرار، وليس قادراً على أداء عمله الذي يتمثل في تقديم خدمات الصحة والتعليم والثقافة وكل نواحي التنمية.

كلمة الدكتور/ حسن جميعي – أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة القاهرة

أكد أن المعلومة أياً كان مصدرها وموقعها فإن الاستناد عليها يكون له آثاراً إيجابية في كافة المجالات، وأشار إلى أن بعض الشباب يعتقدون أننا لسنا في زمن تتداول فيه المعلومات، وهؤلاء الشباب لم يروا الفترة التي كانت تُحجب فيها المعلومة الحقيقية. حيث كانت هناك أيام كان الأفراد يخشون من الحلم وليس المعلومة المتداولة، حتى النكتة كانت مثار خوف لهم، والحلم كان مخيفاً، اليوم نتكلم عن طموحات المجتمع المدني بمزيد من الشفافية والديمقراطية وحرية الكلمة. وتساءل عن أهميه المعلومة؟ وأوضح أن أهمية المعلومة ليس بوجودها، بل أهميتها في إتاحتها، إذ أن هذا هو مؤشر انفتاح كل الأبواب وزوال كل القيود التي كنا نخشي منها.

وأكد على ضرورة إيجاد ضوابط لوضع التشريع، كما أن آلية وضع التشريع نفسها لا بد أن تتسم بالشفافية، فالمشروع حين يُعدّ فهو مشروع، ثم يطرح على الجهات المعنية الجديدة التي أنتجها النظام التشريعي، ففي مصر إذا تم اقتراح ٤٠ أو ٤٥ تشريعاً يتم تجهيزه ثم يتم طرحه على كل أصحاب الشأن لأخذ آراؤهم ثم يعاد لمناقشته في لجان إلى أن يصل إلى الكمال على حسب الكمال البشري.

وتطرق إلى الهدف من الإتاحة، بحيث نستطيع أن نطلع عليها إذا تطلب الأمر، وتساءل عن دور مصر كدولة، وحكومة، وأفراد، ومنظمات أهلية في تنظيم وإتاحة المعلومة، هناك دور واقع على الدولة والحكومة، ودور واقع على منظمات المجتمع المدني وأيضاً لا بد من تنظيم المعلومة لأنه – كما طالب – من الضروري أن ننظم معلوماتنا.

وأضاف أن الإتاحة مقسومة بين أمرين: إتاحة الدولة وبالتالي حقنا في الاطلاع على معلومات الدولة والأجهزة الحكومية، وحقنا في الاطلاع على معلومات القطاع غير الحكومي من قطاع خاص ومجتمع مدني وشركات اقتصادية.

وأوضح أن أهم ما سوف يرد في مشروع مثل هذا يوجد في تشريعات أخرى تقضى بتكليف الجهات الرسمية وأيضا الجهات الخاصة بتوثيق البيان، ووضعها في شكل سجلات، وهذا ما حدث بالفعل وفقاً للقرار ٧٧٥ عام ٢٠٠١ بمجلس الوزراء، من حيث إعداد كشف بمصادر المعلومات وبياناتها. وعند إتاحتها على الكمبيوتر والإنترنت سوف يكون أسهل قليلاً.

وأشار إلى أن هناك عمل حقيقي يتم لكن المطلوب إجراء المزيد، لأن الشباب الموجود بالقاعة التي لم تر الوقت الصعب من حقها تقول أريد الأحسن وهو قادم، كما أكد على ضرورة أن تكون المعلومة القادمة صحيحة ودقيقة ولا يمتنع عن إتاحتها من يلتزم بالإفصاح.

**كلمة الدكتور/ حسين عبد العزيز حلمي – أستاذ بقسم الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة**

تحدث عن الحق في المعلومات وتداولها من خلال تتبع السياق التاريخي لها منذ بدايات الأربعينيات منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأشار إلى أن حرية الحصول على معلومات كانت حقاً من حقوق الإنسان، وأن هذه الحقوق مقررة منذ بداية الأربعينيات وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وليست جديدة، وإنما الجديد أن الاهتمام بدأ يتنافي بهذا الموضوع بشكل كامل جداً عقب انهيار النظام الشمولي وبداية العولمة وثورة التكنولوجيا.

كلمة الأستاذ / سعد هجرس – مدير تحرير جريدة "العالم اليوم"

أوضح أن مفهوم المجتمع المدني معقد وله الكثير من التعريفات، وهو تعبير قديم ظهر مع ثورات البرجوازية في أوروبا ضد الإقطاع، ومر بالعديد من التطورات إلى أن ظهر أخيراً بمفاهيم معدلة مع العولمة وهو التعبير الشائع تقريباً، الأمر الثاني: التعامل المصري مع مفهوم المجتمع المدني في شكل من أشكاله يكاد يختزله على الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية.

كما أوضح أن المسألة الثانية، وهي اختزال فكرة المجتمع المدني في المنظمات الأهلية يحرمننا من لب وجوهر منظمات المجتمع المدني في المجتمع الحديث، والمنظمات الحقوقية والمنظمات النقابية بشكل عام، والسياسية وأيضا الحزبية، وكل هذه المسائل تمثل مشاكل بمصر الآن.

وأضاف أنه بدون رفع الحظر الموجود على إتاحة المعلومات - بالنسبة للمجتمع بشكل عام سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وما إلى ذلك - لن نتقدم خصوصاً أننا نتحدث عن إنجازات قد تكون حقيقية في جوانب كثيرة، ولكن هذا التقدم يجري في إطار من التخلف.

وفي هذا السياق أكد على أنه لن نتقدم للأمام بدون حل ديمقراطي للمعضلة التي أمامنا. وأن المعضلة تكمن في إتاحة المعلومات للمجتمع بشكل عام، والبحث عن شراكة حقيقية بين الأطراف الفاعلة في المجتمع من أجل تحقيق هذه النقلة، وأقترح البحث عن قانون ديمقراطي ينقلنا خطوه للأمام في هذا المجال، وهذا القانون يتضمن عقوبة للموظف العمومي الذي يحجب هذه المعلومات.

وتطرق لمسألة الحرية، ورفع الوصاية عن المجتمع المدني، وأكد على ضرورة أن نتطلع إلى قانون معلومات حقيقي، لأن التجربة تقول إننا نخطط لأشياء كثيرة من أجل استيفاء الشكل - سواء للاستهلاك المحلي أو الدولي والأجنبي - فنخرج بقانون معلومات لا يكون ديمقراطياً.

مداخلة الدكتور/ أحمد الصاوي – مركز قضايا المرأة

أوضح أن هناك ٣ ملاحظات تلغرافية: الأمر الأول، يتعلق بالمعلومات والمقصود بشكل رئيسي هو حرية الوصول للمعلومات المتصلة بعمل الحكومة وهذا هو تدعيم للديمقراطية. الأمر الثاني، يتعلق بوثيقة المجتمع المدني، وأوضح أن مؤسسات المجتمع المدني ليست فقط الجمعيات الأهلية لكنها تشمل أيضاً النقابات وأشكال أخرى كثيرة، ولكن يستثني منها الأحزاب السياسية لأنها هي أيضا جزء من النظام السياسي الحكومي. الأمر الثالث، هناك أهمية كبيرة لحرية الوصول للمعلومات بالنسبة للمجتمع المدني، لأن المجتمع المدني وهو ممثل بجماعات مصالح، وبقدر ما يعبر عن مصالح جماعته يحتاج إلى معلومات خاصة وإن دورهم التعويض عن الأحزاب السياسية التي فشلت في دمج المصالح، وبالتالي هناك أهمية للمعلومات بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني بغض النظر عن كفاءتها في هذه المرحلة، ونحن نتحدث عن المستقبل.

مداخلة الأستاذة/ بثينة كامل – مذيعة بالتلفزيون المصرى

تحدثت عن حرية تداول المعلومات، وتساءلت أين حرية المعلومة إذا كان لا بد من إحضار تصريح حتى يتم إجراء حوار صحفي في الشارع؟، وطلبت من القوات المسلحة أن تحدد المدة التي سوف تبقى فيها المعلومات الخاصة بها محجوبة.

مداخلة الأستاذ/ سمير عليش – مدير المركز الوطنى لمساندة الجمعيات الأهلية

أوضح أن مجموعة الترابطات المجتمعية إذا كانت أفقية أو رأسية تشمل أشياء كثيرة، فبالنسبة للترابطات المجتمعية الرأسية الدينية لا يتم الاهتمام بها بالرغم من إنها جزء واضح في كل المجتمعات، لكن الترابطات الأفقية مثل الاتحادات والنقابات هي التي تربط المجتمع، وأشار إلى أن كل الترابطات الأفقية في مصر مستقرة، وبالتالي حدثت هوة رهيبه داخل المجتمع نتيجة هذا، وفيما يتعلق بقضية حرية تداول المعلومات أشار إلى أن المجتمع المدني مهتم بهذا الموضوع، حيث تم إنشاء الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات عام ١٩٧٧، لكن لم يحدث شئ لأن أهمية المعلومة للشخص العادي والمجتمع ليست معروفة.

تعقيب الدكتور/ عبد العزيز حجازي - رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر
أشار إلى أنه يجب التشبيك بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة الإلكترونية من أجل
إتاحة المعلومات بشكل يتيح لنا تداول المعلومات بشكل أفضل، وهذا ضمن الأهداف التنموية للألفية.

الجلسة الثانية: مناقشة مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات

كلمة الدكتورة/ جورجيت قليني – محامية وعضو مجلس الشعب

تحدثت في موضوع هام وهو المعلومات وتداولها، وأشارت إلى أن المسألة ليست سهلة وهي بلاشك في غاية الأهمية، وغير متصور أن نكون في عصر المعلومات والحكومة الذكية ولا يوجد معلومات، أو توجد معلومات ولكنها غير متاحة، وأن المسألة تحتاج إلى أكثر من معيار جودة وتحتاج إلى توحيد المعايير المستخدمة لكتابة البيانات والإعلان عنها.

وأشارت إلى أن التعقيم حدث ليس لعدم وجود القانون ولكن لأسباب أخرى أولها الفساد، بمعنى أن السبب الأول وهو الفساد يرجع لمالك المعلومة، وهو ليس فساداً حكومياً فقط لأن الفساد والرشوة ليست قاصرة على الحكومة، بدليل وجود الجريمة قبل وجود الحكومات.

المسألة الأخرى هي غياب التشريع إذا وضع قانون يجرم ويعاقب الموظف ليس فقط على عدم الإفصاح أو عدم تقديمه للبيان لمن يطلبه، لكن أيضاً يعاقب على تضارب البيانات سنصل لمشروع قانون أو لقانون قوي.

من هنا أكدت على ضرورة وجود مشروع قانون يحدد متلقى المعلومة ومن صاحب الحق، بصرف النظر عن صلته في طلب المعلومة من الحكومة أو من القطاع المدني – المجتمع المدني – أو من القطاع الخاص، ولا نستبعد القطاع الخاص بحجه أنه يتعامل في أموال خاصة لأن العالم به بعض المؤسسات الخاصة رأس مالها يفوق رأسمال الدول.

وضرورة تحديد من الطالب وصاحب الحق وهل هو جهة رقابية أو أي جهة بحثية؟ ولا بد من وجود ضوابط، فلا يوجد قانون في الدنيا يكون به حرية مطلقة، الحرية حق، فضيلة الحرية هي الحقوق ولا يوجد حق مطلق، فأى حق في الدنيا لا بد وأن يكون نسبياً.

كلمة المستشار/ سري صيام – مساعد وزير العدل، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال
أكد على ضرورة أخذ بعض الاعتبارات و المعايير الحاكمة عند صياغة مشروع هذا القانون، ومن المهم بيانها وإدراكها، وأول هذه المعايير أن عملية إعداد التشريعات محكومة بقيم وتقاليد في كافة مراحل الإعداد، بدءاً من التفكير، مروراً بإعداد المشروعات وصياغة النصوص، وخلال اتخاذ إجراءات إقرارها من

جانِب السلطة التشريعية ثم إصدارها من قِبَل رئيس الجمهورية، ومن أهم هذه المعايير الحاكمة أن المشروع الرشيد لا بد أن يدرك أن التشريع ليس مجرد أداة من أدوات الإِجبار، يستند فيه المشرّع على مجرد السلطة في سن هذا التشريع وفي فرض الجزاءات على مخالفة أحكامه، بل لا بد من الوعي بأن التشريع وسيلة لتحقيق المصلحة.

كما أشار إلى أن مؤتمر حرية تداول المعلومات بمصر - الذي نشهد وقائعه - هو تجسيد لاستطلاع الآراء، ورغبة حقيقية لإسهام فاعل. وأضاف إن المعلومات ليست حقاً لكل مواطن فقط بل أحسب أنها حق لكل إنسان.

كما أوضح أن هناك مجموعة من المحاور والتوجهات التي يجب أن تكون مطروحة، وهي: أن موضوع هذا القانون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان وقد أوردتها المواثيق الدولية وتضمنها الدستور المصري وفصلتها المحكمة الدستورية العليا بمصر.

والنقطة الثانية أننا بصدد معادلة صعبة وهذه المعادلة نواجهها حالياً في إعداد الكثير من التشريعات، فالتشريع يتجه إلى حماية مصالح معينة تتصل بموضوع ما، ولكن المشرع يجد أنه بصدد مصالح أخرى جديرة بالحماية، أيضاً لا بد أن يضعها في الاعتبار، ويقاس رشد المشروع المدني بالحاجة إلى إقامة التوازن الدقيق بين حماية المصالح بواسطة التشريع وبين المساس بالمصالح الأخرى بالقدر الضروري اللازم لحماية المصالح، محل الحماية دون افتئات.

والتحدّي الثالث أن مصر تأخرت في إعداد قانون تداول المعلومات، وكلما أسرعنا في إعداده كانت الاستفادة من التجربة فرصها أوسع والفوائد المحققة منها أوفى وأشمل.

وفي هذا السياق تحدث عن أن إعداد المشروع هو أعمال للحق في المعرفة لتحقيق الشفافية، وتيسير المساءلة والمحاسبة وممارسة حق إبداء الرأي والتعبير والنقد البناء للمساعدة في وضع الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وإن الحق في المعلومات هو حق أيضاً للمجتمع وحق أيضاً لسلطات اتخاذ القرار، وللجهات التي تضع هذه الخطط، وهنا عند إدخال القطاع الخاص في الجهات التي تخضع لأحكام هذا القانون وتلزم هذه الجهات بما تقدّمه من معلومات، لاشك أنه يفيد المجتمع ويفيد الجهات المسؤولة، كذلك من المتفق عليه أن يكون هناك كيان - أيا كانت التسمية - ويكون له سياسة عامة للإحصاءات والبيانات والمعلومات، وهناك اعتماد لمعايير الجودة الشاملة، وهي أهم

شيء، وهناك خطط للتطوير المستمر في مجالها، وأن ينهض بعملية التنسيق بين الجهات في مباشرة اختصاصها.

وفي هذا الإطار أكد أن ثقافة حجب المعلومات يتم مقاومتها، ولا بد من قبول الرأي الآخر، ويجب أن نؤمن بجدوى المعلومة وباللحاجة إليها في كل شيء، وطالب بالألا يتم تكريس الجهود للتشريع فقط بل إن الجهود يجب أن تستهدف تهيئة المجتمع من حيث توفير المعلومة المطلوبة، والبيان المطلوب لكي نقضي على تراكمات لثقافات موروثه أصبح لا محل لها الآن وبغير هذا لن يتحقق ما نأمل فيه.

كلمة الأستاذ/ جمال غطاس - صحفي بجريدة "الأهرام"

أشار إلى ضرورة وجود أفكار للقانون وتطرق إلى العلاقة بين حرية الإعلام وقانون تداول المعلومات، حيث أوضح أن فئة الإعلاميين كصحفيين أو في أي مؤسسات أخرى أكثر استعداداً لاستهلاك المعلومات، ويعانوا من الفقر بها.

كلمة اللواء الدكتور / فؤاد جمال - مدير إدارة الشؤون القانونية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أعطى تليغرافات موجزة عن الدراسات المقدمة عن موضوع الإفصاح وتداول المعلومات، وهي:

١- إن الهدف من الإفصاح هو دعم صانعي القرار على المستوى الحكومي أو المستوى العام والخاص والمجتمع المدني.

٢- أهمية وضع منظومة للإفصاح وتداول المعلومات لملاحقة التطورات المتلاحقة على المستوى الإقليمي والعالمي.

٣- التزام الأجهزة المختلفة بتوفير البيانات بالتفاصيل اللازمة في ضوء معايير تلتزم بها هذه الجهات بالنسبة للمستفيدين من الإفصاح والتأكيد على مصداقية البيانات والمعلومات.

٤- التأكيد على استخدام البيانات والمعلومات في الغرض الذي طلبت من أجله، وأهمية تنمية الموارد البشرية، والوعي الإحصائي بإعداد برامج لرفع المهارات الفنية.

وفي هذا السياق أوضح أن الهدف من إعداد مشروع قانون للإفصاح وتداول المعلومات هو التأكيد على حق كل شخص في الحصول على البيانات والمعلومات وتشجيع الإفصاح للصالح العام، وتوفير الآليات لضمان ذلك الحق وهو حق توفير المعلومات للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية بمصر.

تعقيب الدكتورة / جورجيت قليني - محامية وعضو مجلس الشعب

وجهت الأسئلة التالية :

١- هل حرمة الحياة الخاصة بالنسبة للشخصيات العامة لها مدى معين وليس لها تأثير على الصالح

العالم؟ وهل المعاملات المالية للشخصية العامة تدخل في حرمة الحياة الخاصة حتى لو كانت

متعلقة بحياته الخاصة؟

٢- هناك بعض مشروعات القوانين التي تؤيد إصدار بعض المعلومات وتحجب مجموعة أخرى، فهل

يستدعي ذلك أن نكتب في مشروع القانون الجديد إلغاء كل نص مخالف؟ أم أن القاعدة الأحدث

تطبق؟

مداخلة الأستاذ/ مصطفى جعفر

أوضح أن البيان له ٣ أطراف، فهناك مصدر بيان ومنتج بيان ومستخدم بيان. وأشار إلى أنه في

الجلسات السابقة تم الحديث عن مستخدم البيان، لكن لم يتم تناول مصدر ومنتج البيان ومشاكله،

وأوضح أن هذه نقطة هامة لإعداد التشريع أو المشروع، وأن البيان - أي بيان - يأتي من مصدرين ليس

لهما ثالث، إما الأسرة - الفرد - أو المنشأة. ولا يأتي البيان من أي مصدر آخر.

وأكد على أن تهئية المجتمع تشمل تهئية المؤسسات الحاكمة لأن تتقبل مشروع هذا القانون،

وهناك تخوف من أنه في ظل هذه الأوضاع يأتي القانون لتقنين الحظر والمنع.

مداخلة الأستاذ الدكتور / ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أكد على أن ضمان حرية تداول المعلومات لن يتحقق بمجرد إجراء تشريعي ولكن هناك نقطتين

مهمتين، هما :

أولاً: الإرادة وتوفرها.

ثانياً: التغيير الثقافي.

وأوضح أن المشكلة ليست في الحد من تضارب البيانات فحسب ولكن الحد من تضارب البيانات

إذا كانت بسبب ضعف منهجي أو مهني. كما تساءل هل نتحدث عن كلمة إتاحة أم تداول؟ فكلمة إتاحة

تعنى هناك طرف يتيح للآخرين فهناك نظرة علوية، لكن كلمة التداول تدعو إلى التساوي بين الشركاء،

وأوضح أن الأستاذ / مكرم قال كلمة تبدو شاعرية ولكنها جديرة بالتوقف عندها وهي انسياب المعلومات، وكلمة الانسياب فيها قدر أكبر من التداول.

تعقيب الدكتورة / جورجيت قليني - محامية وعضو مجلس الشعب

اتفقت على المسّمى لأن الإتاحة متوقفة على المالك للمعلومة، وهو إما أن يقوم بالإتاحة أو لايقوم، لكن الحق في الحصول على المعلومات لا بد أن ينظم، وأشارت إلى أنه من المفروض أن ننظم الحق، وأن المعلومة وإعلانها لم يكن دائماً مصدر قوة له، فتكون مصدر قوة إذا كانت المعلومة تُشرفه، إنما أحياناً المعلومة تكون مصدر دمار وانهىار فمستحيل أن تكون دائماً مصدر قوة، واستبعدت أن تكون فى كل الأحوال مصدر قوة، وعن وحدة المعيار أكدت على ضرورة توحيد المعايير بالنسبة لكل الجهات، وعلى الأقل كل جهة توحّد معيارها.

مداخلة الأستاذ / سمير عيش - مدير المركز الوطنى لمساندة الجمعيات الأهلية

أشار إلى أنه يجب أن يتم تحديد شكل المجتمع الذي نريد الوصول إليه اقتصادياً، وسياسياً، وديمقراطياً، ونوعية الفرد، وتساءل عما نريده؟ وما هو خاص وما هو عام أي ما هو خاص بالدولة، والفرد، والإعلام، والتعليم، والثقافة، والأمن القومي، بحيث تلتقى مجموعات من المتخصصين في شتى المجالات لتضع تصورها للصحة المعلوماتية داخل المجتمع والفرد، وبهذا يأتي دور القانونيين ليأخذوا هذه التصورات ويقوموا بتحويلها إلى تشريع.

مداخلة الأستاذة/ بثينة كامل - مذيعة بالتلفزيون المصرى

أوضحت أن الإنسان بطبعه إذا لم تكن هناك عقوبة أو رادع سيفسد وسيمتنع، فالأمر ليس فقط حق تداول المعلومة ولكن لا بد من وضع صيغة للتقويم، مشيرة إلى أنها لا تقصد العقاب.

تعقيب المستشار/ سري صيام – مساعد وزير العدل، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال أكد على أنه لا يقلل من قيمة التشريع، لكن في واقع الأمر هناك الكثير جداً من التشريعات الصادرة لم تحل أي إشكال، كما أن مشروع القانون لم يُقر بعد، وهذا أمر غير عادي بدعوى أن هناك أولويات للتشريع، وهذا لا يتفق مع ما يُقال بأن مصر تريد تحسين صورتها فلو كانت تريد ذلك لتم هذا منذ عام ٢٠٠٦.

وكما أكد أن كثيراً من المشكلات التي تثار ليست بسبب غياب التشريع وإنما بسبب الممارسات وكل الذي يشكو منه الناس أن هناك أفراداً لديها معلومة ولكن لا تريد إتاحتها، وأوضح أن الجهات المسؤولة تفصح عن المعلومات وتوضحها في الوقت المناسب لكثير من المشكلات تنتهي في وقتها. وأشار إلى أن هناك شكوى من غياب المعلومة فتم إجراء تعديل في قانون العقوبات بالنسبة لجرائم القذف في حق الموظفين العموميين والهيئات العامة، وهذا إنجاز، كما تم تعديل قانون العقوبات بحيث تلتزم الجهات الإدارية بتقديم ما لديها من أوراق ووثائق ومستندات للرد على القذف الذي وجه إليها. وأشار إلى أن نطاق حماية الحياة الخاصة بالنسبة للموظف العام محدود، وأن المحكمة الدستورية العليا قضت بأن المحظور هو أغوار الحياة الخاصة للموظف القائم بالعمل العام. وأكد أن العبرة ليست بالنصوص ولكنها بالتنفيذ والتهئية قائلاً اعطني قانوناً ظالماً وقاضياً عادلاً ولا تعطني قانوناً عادلاً وقاضياً ظالماً.

الجلسة الختامية

كلمة الدكتور/ إسماعيل سراج الدين- مدير مكتبة الإسكندرية

توجه بالشكر للسادة الحضور في الجلسة الختامية، وأكد أن المجتمع يتحول من مجتمع فلسفته السائدة هي حجب المعلومات والاستثناء هو إتاحة المعلومات للجمهور إلى مجتمع فلسفته الأساسية إتاحة المعلومات للجميع والحجب يكون للاستثناء في ظروف تمليها خصوصية الأفراد أو الأمن القومي. وأشار إلى أن القانون الجديد المقترح يأتي مكملاً لقوانين الملكية الفكرية وحقوق المؤلف لتكون منظومة متكاملة وليس مجرد وضع حدود لحماية الملكية الفكرية، وأن فكرة الملكية الفكرية وحقوق المؤلف هي عبارة عن عقد اجتماعي بين المجتمع والمبدع، فالمبدع له حق أن يأخذ ثمرة جهوده وإبداعه مقابل أن المجتمع له الحق في معرفة هذه المادة والمعلومات، هذا هو الأساس الفلسفي لقيام النظام القانوني الخاص ببراءة الاختراع أو المبدعين.

كلمة الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

وجه الشكر للدكتور/ إسماعيل سراج الدين على إعطائه الكلمة، وللاهتمام الذي وجده من القائمين على المكتبة والمشاركة الإيجابية والفعالة التي تمت بين المكتبة ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في هذا الموضوع وموضوعات أخرى.

وأكد أن المؤتمر توصل إلى نتيجة هامة وهي حرية تداول المعلومات وصلتها بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا يمكن أن ينطلق المجتمع المصري في مسيرة الإصلاح دون أن يتم النظر إلى المعلومات نظرة مختلفة أو نظرة غير تقليدية مقارنة بما يحدث حالياً، وهناك عدة حقائق مرتبطة بها منها أن فكرة التشريع في حد ذاتها مهمة ولكنها غير كافية ولا بد أن يواكبها عنصران وهما: العنصر الأول: هو إدارة توفير المعلومات بغض النظر عن وجود التشريع أو عدم وجوده.

العنصر الثاني: أن البيئة الثقافية في مصر يجب أن تتغير بحيث لا تعتبر فكرة حجب المعلومة أو احتكارها هي مصدر القوة ولكن تداول هذه المعلومات هو مصدر القوة الجماعية للمجتمع. في نهاية كلمته توجه بخالص الشكر لكل الإعلاميين الذين شاركوا في المؤتمر لمدة ٣ أيام، وأكد أن دورهم ليس في تعظيم الموضوع ولكن دورهم في إثارة الكثير من القضايا المرتبطة بالإعلام والمعلومات.

كلمة الدكتور / عبد العزيز حجازي - رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر

أوضح أنه بالتعاون مع كل المراكز المسؤولة عن المعلومات يتم عمل شبكة تصحح أوضاع الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأهلية بمصر، وتحدد الجمعيات التي لا تعمل والتي لا تجتمع مجالس إدارتها ولا توضع لها ميزانية في الوقت المناسب، وطالب من هذه الجمعيات أن تأتي في آخر العام لنعرف: ماذا فعلت هذه الجمعيات؟ وما هي القيمة المضافة التي أوجدتها في المجتمع المصري؟ وأكد على ضرورة أن تقوم المؤسسات بتشكيل منظومة تعاونية فيما بينها وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة. كما أكد على ضرورة أن نحول النشاط الخاص بالجمعيات الأهلية إلى نشاط اقتصادي من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى الطبقات الفقيرة، ونقلها من حالة حد الكفاف إلى حد الكفاية.

وأشار إلى أن هناك مشروعاً لإنشاء مجلس أعلى للنواحي الاقتصادية والثقافية مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو جهاز كامل مستقل عن الحكومة، وعن اتحاد الجمعيات، وهو قطاع أهلي يستفيد من علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

كما ذكر للإعلاميين إن لم تكن الأرقام مدققة وذات مصداقية يجب أن لا تنشر إذ لا مصلحة إطلاقاً للنشر، لسبب هام لأن العرب لا يقرأون الأرقام إنما يقرأون ما وراء الأرقام، أي ما بين السطور، والإعلام الخارجي يلتقط الأشياء التي لا تعطي الصورة الطيبة، ويخفون الإيجابيات، وكما نريد أن نعرض السلبيات يجب أن نعرض الإيجابيات أيضاً.

مداخلة الأستاذ/ أحمد صلاح - طالب بكلية الحقوق، جامعة القاهرة

أشار إلى أن الفكرة ليست هي إصدار قانون يظهر بالشكل المثالي، لكن هناك أفراد لا يعرفون مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وقليل من الناس يتعاملون مع المكتبة لكن كيف نتحدث مع الأفراد بلغتهم؟ فلا بد أن تفهم ماذا يريدون؟ ونقيس الأمور عليهم لكن لا نفترض أن كل الناس تعرف أن هناك بوابة معلومات مصر الألكترونية أو كم شخص يستخدم الإنترنت.

تعقيب الأستاذ الدكتور / ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أشار إلى ضرورة أن نصل لعدد أكبر من المواطنين، وأوضح أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار يعمل على ذلك، وهناك حاجة للوصول إلى الناس في توقيت مناسب ورحب بأي اقتراحات في هذا المجال.

مداخلة الأستاذ/ شريف عبد الباقي - المنسق الإعلامي لوزير الدولة للتنمية الإدارية

طالب بضرورة توفير قاعدة بيانات عن جميع الحضور في المؤتمر حتى يتسنى لجميع الأفراد سهولة الاتصال ومتابعة أهم التطورات الخاصة بموضوع حرية تداول المعلومات، كما طلب من الدكتور ماجد عثمان إتاحة كل الاوراق الخاصة بتوثيق المؤتمر على الإنترنت.

مداخلة الأستاذ/ حسام الدين مصطفى خليل

أشار إلى أن مكتبة الإسكندرية لن تكون مركز لتداول المعلومات أو المصدر الكافي لتداول المعلومات بحرية في مصر، ولكن هناك خطة أو برنامج بحيث تدعم المكتبة الجامعات المصرية وكل من هو محتاج للمعلومة وأيضاً جديداً تداولها بمصر.

تعقيب الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية

أكد أن المكتبة تدعم الجامعات المصرية، وتستخدم أدوات العصر، والمفروض أن كل هيئات مصر تبدأ بوضع المعلومات الخاصة بها على الإنترنت، وبعدها يكون هناك محركات بحث كما هو في أي مادة أخرى.

وأوضح أن الوسيلة الأساسية لدعم المعلومات من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهما الجهازان اللذان يملكان كم المعلومات، إلى جانب وزارة المالية والوزارات المختلفة ومنها من يضع الإحصاءات في ال "Web Sites" الخاصة بها. وأشار إلى أن عدد الشباب المشترك في مكتبة الإسكندرية وصل إلى ١٥٠ مليون مشترك على موقع المكتبة في العام، منهم ٥٠ مليون من داخل مصر.

تعقيب الدكتور/ عبد العزيز حجازي - رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر

اقترح تنظيم دائرة مستديرة يؤخذ فيها خلاصة هذه الأوراق، بالإضافة إلى الملاحظات والتعقيبات، ثم تصدر في كتيب خلاصة المؤتمر مسجل بأيدي الباحثين أنفسهم ومفرغ فيه كل الملاحظات التي قيلت، ويوزع الكتيب على الصحف.

تعقيب الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان - رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أشار إلى أن هذا المؤتمر يمثل سلطة معنوية تعبر عن وجهة نظر وضمير جزء كبير من النخبة المصرية فيما يتعلق بتناول قضية المعلومات في المستقبل، وأن الوثيقة الصادرة عن هذا المؤتمر - التي أعطى الدكتور/ عبد العزيز حجازي فكرة عنها وهي "Round Table Discussion" والتي تسجل أهم المناقشات - يتم تلخيصها بشكل جيد، وأوضح أن هذه الوثائق لا بد وأن تكون موجودة عندما يتطور التشريع بدخوله مجلسي الشعب والشورى، وهناك أكثر من ٢٠٠ شخص أو ٣٠٠ شخص جلسوا وناقشوا وبحثوا في أوراق وخلصوا إلى هذه الخلاصة.

تعقيب الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية

أشار إلى أنه قد وجه تساؤل للدكتور/ محسن يوسف عن الترتيبات التي ستتم لنشر ما ينتج عن هذا المؤتمر، وأوضح أن الأجابة كانت أنه ليس هناك حالياً خطة للنشر، غير أن الموجود حالياً سيتاح على الإنترنت وإنه لن يصدر كتاباً عنه، لأن الموضوع لم ينته، وأن هذا الجزء الخاص بحرية تداول المعلومات سيكون أيضاً جزءاً في مؤتمر الشباب القادم.

وأوضح أنه في مؤتمر الإصلاح العربي السنوي الذي يعقد بالمكتبة سيكون أيضاً هناك جزء ومحور خاص بهذا الموضوع، وبالتالي بعد انتهاء وتبلور هذه الأشياء وتبلور موقف الدولة - من الحوارات والمقترحات في التعديلات بالنسبة لما سيقدم فعلاً في النهاية للمجلس - سيكون لدينا المادة التي يمكن تسجيلها في كتاب.

وفي هذا السياق تساءل ماذا بعد هذا المؤتمر؟ هناك المزيد من المناقشات ومزيد من الأماكن في حوارات مختلفة داخل مكتبة الإسكندرية، على الأقل مؤتمران آخرا مع الوزارة والدولة ومجلس الوزراء

والمجتمع المدني في أماكن أخرى كثيرة، وما سينتج عنها مع تطورات الحكومة سيتم وضعها في منشور مثلما تم عمله في قضايا التعليم وقضايا أخرى من قبل في مجموعة من المؤتمرات.

التوصيات

خُصَّ المشاركون في المؤتمر إلى عدد من التوصيات هي كالتالي :

١. أهمية الإفصاح والشفافية في زيادة النمو الاقتصادي.
٢. تطبيق العدالة المعلوماتية والتي تقتضى إتاحتها للجميع بنفس التكلفة وفي نفس التوقيت وبنفس المحتوى المعرفى ووفقاً لنفس الضوابط لتعزيز المشاركة السياسية وتحقيق الشفافية.
٣. التأكيد على أن فكرة التشريع مهمة ولكن لا بد أن يصاحبها إرادة وتغيير البيئة الثقافية والتأكيد على أن القوة لا تتمثل في احتكار المعلومة ولكنها تتمثل في تداولها.
٤. ضرورة اقتران حق الحصول على المعلومات بالمراقبة والمحاسبة.
٥. التأكيد على أن الإفصاح وتداول المعلومات هو ركيزة أساسية للحكم الرشيد والمطالبة بوجود خطة سنوية لإنتاج المعلومات تقوم على خطة احتياجات مجتمعية.
٦. أن تكون الإتاحة هي الأصل والحظر هو الاستثناء، وضرورة وجود نظام واضح لنشر الوثائق الحكومية
٧. ضرورة التركيز على حرية تداول المعلومات لأنها جزء لا يتجزأ من الطفرة العلمية التي نعيشها حالياً.
٨. تداول المعلومات يوفر مناخاً جذاباً للاستثمارات.
٩. التأكيد على سعى الحكومة لتطبيق نظام حرية تداول المعلومات لأنه حق تكفله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

الملاحق

ملحق رقم (١)

جدول أعمال المؤتمر

اليوم الأول: الخميس الموافق ٧ فبراير ٢٠٠٨	
النشاط	التوقيت
تسجيل السادة الحضور	١٥:٠٠ – ١٦:٠٠
الجلسة الافتتاحية السيد الدكتور/ إسماعيل سراج الدين – مدير مكتبة الإسكندرية. الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان – رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. السيد الدكتور/ حسام بدراوي – عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومؤسس ورئيس جهاز الشفافية ومكافحة الفساد. معالي السيد الدكتور/ أحمد درويش – وزير الدولة للتنمية الإدارية. السيد اللواء / عادل لبيب – محافظ الإسكندرية.	١٦:٠٠ – ١٨:٠٠
استراحة شاي	١٨:٣٠ – ١٨:٠٠
الجلسة الأولى "حرية تداول المعلومات (التداعيات الاقتصادية – السياسية – القانونية – السيكلوجية)" يدير الجلسة: الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان – رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.	١٨:٣٠ – ٢٠:٠٠
عشاء عمل	٢٠:٣٠ – ٢٢:٠٠
اليوم الثاني: الجمعة الموافق ٨ فبراير ٢٠٠٨	
النشاط	التوقيت
زيارة المكتبة	١٠:٠٠ – ١١:٣٠
غداء	١١:٣٠ – ١٤:٣٠

التوقيت	النشاط
١٤:٣٠ - ١٦:٠٠	الجلسة الأولى "الحكومة الإلكترونية قناة لإتاحة المعلومات وآلية لتحقيق الشفافية والنزاهة" يدير الجلسة: معالي السيد الدكتور/ أحمد درويش - وزير الدولة للتنمية الإدارية
١٦:٣٠ - ١٦:٠٠	استراحة
١٦:٣٠ - ١٧:١٥	الجلسة الثانية "حرية تداول المعلومات: البحث العلمي وحماية الملكية الفكرية" يدير الجلسة: السيد الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية.
١٧:٣٠ - ١٧:١٥	استراحة
١٧:٣٠ - ١٩:٣٠	الجلسة الثالثة "شبكة معلومات التنمية المحلية وسيلة لإدارة التنمية وبناء المشاركة المجتمعية" يدير الجلسة: الأستاذ/ حسن حميدة - محافظ المنوفية.
اليوم الثالث: السبت الموافق ٩ فبراير ٢٠٠٨	
التوقيت	النشاط
١٠:٠٠ - ١١:٣٠	الجلسة الأولى "المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني" يدير الجلسة: الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازي - رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر.
١١:٣٠ - ١٢:٣٠	استراحة
١٢:٣٠ - ١٤:٣٠	الجلسة الثانية "مناقشة مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات" يدير الجلسة: الدكتورة / جورجيت قليني - محامية وعضو مجلس الشعب.
١٤:٣٠ - ١٥:٣٠	غداء
١٥:٣٠ - ١٧:٣٠	الجلسة الختامية

ملحق رقم (٢)

المشاركون في المؤتمر من داخل المركز

الاسم	الوظيفة
م/ محمد إسماعيل يحيى	مدير الإدارة العامة لإتاحة المعلومات
د/ أشرف محمد شاهين	نائب مدير الإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ شاهيناز حسن أبو السعود	باحث معلومات بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ شريف أحمد حنفي	باحث معلومات بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ يسرا ياسر الرفاعى	باحث اقتصادي بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ سوزان أحمد قطب	باحث إحصائي بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ منى المسيرى	باحث إحصائي بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ باسم رفعت	باحث معلومات بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
أ/ هالة فاروق صادق	باحث معلومات بالإدارة العامة لإتاحة المعلومات
ل/ رضوان سعيد	المدير الوطني لمشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية
ع/ محمد البندارى	مدير التخطيط والمالية لمشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية
ع/ محمد سعيد	دعم إدارى بالإدارة العامة للشؤون الإدارية
د/ على البسطويسى	استشارى مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية
د/ سيد عبد الجابر	استشارى مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم جهود التنمية المحلية
ل/ محمد جابر محمد	مدير الأدارة العامة لإدخال ومعالجة البيانات
م/ إسماعيل عبد العزيز الدهشان	فنى اتصالات بالإدارة العامة للاتصالات والشبكات
أ/ كامل على كامل	مهندس اتصالات بالإدارة العامة للاتصالات والشبكات
أ/ عمرو عبد الغنى الأشقر	محلل ومطور نظم بالإدارة العامة للوسائط المتعددة
أ/ وليد بدر جادو	مصمم جرافيكى بالإدارة العامة للوسائط المتعددة
ل/ أحمد صادق الطوانسي	مستشار وأمين عام اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات بالإدارة العامة لموارد البيانات
ع/ حمدي اليماني	مدير الإدارة العامة لموارد البيانات سابقاً
ع/ أحمد توفيق صقر	ضابط معلومات بالإدارة العامة لموارد البيانات
م/ أحمد شحتوت	ضابط معلومات بالإدارة العامة لموارد البيانات
م/ محمد عبد القادر شهاب	باحث معلومات بالإدارة العامة لموارد البيانات
ع/ محمد عادل يوسف	ضابط معلومات بالإدارة العامة لموارد البيانات

الاسم	الوظيفة
أ/ محمد عصام سعد	مدير إدارة تابعة بالإدارة العامة لموارد البيانات
أ/ نعايم سعد زغلول	مدير الإدارة العامة للعلاقات العامة
أ/ أحمد حلمي مجاهد	نائب مدير الإدارة العامة لتحليل المعلومات
أ/ نهال محمود سرحان	باحث معلومات بالإدارة العامة لتحليل المعلومات
أ/ مايان صبحي سالم	باحث إقتصادي بالإدارة العامة لتحليل المعلومات
م/ شريف الأباصيري أحمد	مدير الإدارة العامة لقواعد البيانات
م/ مدحت محمد البكري	نائب مدير الإدارة العامة لتنظيم المعلومات
م/ نجلاء حسن زكي	محلل ومطور نظم بالإدارة العامة لتنظيم المعلومات
م/ محمد رأفت	محلل ومطور نظم بالإدارة العامة لتنظيم المعلومات
م/ محمد فريد	محلل ومطور نظم بالإدارة العامة لتنظيم المعلومات
أ/ عبد الحميد محمد عطية	مهندس حاسبات بالإدارة العامة لموارد الحاسبات
أ/ هشام صقر منصور	أخصائي حاسبات بالإدارة العامة لموارد الحاسبات
أ/ كرم خليفة عبد ربه	أخصائي حاسبات بالإدارة العامة لموارد الحاسبات
د/ حسين عبد العزيز حلمي	مدير مشروع المسح البعدي للتعداد
أ/ محمد عزام	فني بالإدارة العامة للشؤون الهندسية
ع/ عصام أحمد عبد التواب	مدير الإدارة العامة للأمن
ل/ فؤاد جمال عبد القادر	مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية
أ/ سيد أحمد جميع	مستشار بالإدارة العامة للشؤون المالية

ملحق رقم (٣)

المشاركون في المؤتمر من خارج المركز

أولاً: الإعلام

١. التلفزيون المصري.
٢. جريدة الأخبار.
٣. جريدة الأسبوع.
٤. جريدة الأهالي.
٥. جريدة الأهرام.
٦. جريدة البشائر الإلكترونية.
٧. جريدة العالم اليوم.
٨. جريدة الفجر.
٩. جريدة القاهرة.
١٠. جريدة المصري اليوم.
١١. جريدة الوفد.
١٢. جريدة أخبار اليوم.
١٣. جريدة صوت الأمة.
١٤. جريدة وطني.
١٥. قناة دريم الفضائية.
١٦. مجلة الأهرام الاقتصادي.
١٧. مجلة الكتب وجهات نظر.
١٨. مجلة أدب ونقد.
١٩. مجلة فنون مصرية.

ثانياً: الجامعات

١. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
٢. الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
٣. جامعة الإسكندرية.
٤. جامعة القاهرة.
٥. جامعة عين شمس.

ثالثاً: الجهات والهيئات الحكومية

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٢. الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
٣. الجهاز المركزي للمحاسبات.
٤. الصندوق الاجتماعي للتنمية.
٥. المجلس القومي للشباب.
٦. المجلس المصري للشؤون الخارجية.
٧. المحكمة الدستورية العليا.
٨. المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج "RITSEC".
٩. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
١٠. الهيئة العامة للاستعلامات.
١١. جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.
١٢. مجلس الشعب.
١٣. مجلس الشورى.
١٤. معهد التخطيط القومي.
١٥. هيئة قناة السويس.

رابعاً: المنظمات والهيئات الدولية

١. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
٢. المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
٣. صندوق الأمم المتحدة للسكان.

خامساً: منظمات المجتمع المدني

١. اتحاد الجمعيات الأهلية في مصر.
٢. جمعية شباب الحالمون بالغد.
٣. جمعية نهضة المحروسة.
٤. مركز قضايا المرأة.
٥. نقابة الصحفيين.

سادساً: الشركات

١. الشركة المصرية للكيماويات والأدوية.
٢. شركة سيسكو مصر.
٣. شركة سيكم.

سابعاً: الأحزاب

١. الحزب الوطني الديمقراطي.
٢. حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

ثامناً: المحافظات

١. محافظة الإسماعيلية.
٢. محافظة القاهرة.
٣. محافظة المنيا.

تاسعاً: الوزارات

١. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
٢. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.
٣. وزارة الإعلام.
٤. وزارة الأوقاف.
٥. وزارة البترول.
٦. وزارة التجارة والصناعة.
٧. وزارة التربية والتعليم.
٨. وزارة التضامن الاجتماعي.
٩. وزارة التعاون الدولي.
١٠. وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي.
١١. وزارة التنمية الاقتصادية.
١٢. وزارة الخارجية.
١٣. وزارة الداخلية.
١٤. وزارة الدفاع والإنتاج الحربي.
١٥. وزارة الدولة لشؤون البيئة.
١٦. وزارة الدولة للتنمية الإدارية.
١٧. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
١٨. وزارة السياحة.
١٩. وزارة الصحة والسكان.
٢٠. وزارة الطيران المدني.
٢١. وزارة العدل.
٢٢. وزارة الكهرباء والطاقة.
٢٣. وزارة المالية.
٢٤. وزارة الموارد المائية والري.